جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
ظهر المهراز– فاس

شعبة اللغة العربية وآدابها
المصطلحية/الفصل السادس
ذ. عبد النبي سفير

محاضرات

في المصطلحية

السنة الجامعية: 2018– 2019

المحور الأول: المصطلحية وبيان الحاجة إلى الدرس المصطلحي

المبحث الأول: التمييز بين النسق اللغوي العام و النسق اللغوي المتخصصة

1. اللغة المتخصصة تعريفها وخصائصها
2. بيان الحاجة إلى الدرس المصطلحي

المبحث الثاني: مسائل في التعريفات والحدود

1. تحديد مفهوم المصطلح وأهميته
2. المصطلح في التراث اللغوي العربي القديم
3. أصول استعمال لفظة «مصطلح» في الحقول المعرفية التراثية

المحور الثاني:التمييز بين الدراسة المعجمية والدراسة المصطلحية

المبحث الأول:صيغ تحديد المصطلح وضبط عملية الاصطلاح

1. المقاربة اللفظية (السيماسيولوجي)
2. المقاربة المفهومية (الأونوماسيولوجي)
3. الكلمة والمصطلح
4. المصطلح والمفهوم
5. المجال المعرفي
6. الحقل الدلالي

المبحث الثاني:بعض المفاهيم الأساس في المصطلحية

1. التعريف المصطلحي
2. التسمية
3. المتن المصطلحي
4. التقييس

المبحث الثالث:وظائف المصطلح في بناء المعرفة وتداولها

1. الوظيفة التأسيسية
2. الوظيفة التقييدية
3. الوظيفة التنظيمية

المحور الثالث: المصطلحية الحديثة: النشأة والتطور

المبحث الأول:إشكالات التحديد

1. تساؤلات أولية حول المصطلحية
2. تحديد مفهوم المصطلحية
3. تطور مفهوم المصطلحية

المبحث الثاني:علاقة المصطلحية بالعلوم المجاورة

1. اللسانيات والمصطلحية
2. الترجمة والمصطلحية
3. التوثيق والمصطلحية

المبحث الثالث: النظريات المصطلحية الحديثة وتعدد المقاربات

1. النظريات المصطلحية الحديثة

1. نظرية المصطلحية العامة
2. النظرية المصطلحية السوسيومعرفية
3. النظرية المصطلحية التواصلية
4. النظرية المصطلحية النصية

2. النصوص التطبيقية والأعمال التوجيهية (أثناء كل مراحل المقرر)

1. الاشتغال التطبيقي بالنصوص والتمييز بين جنس النصوص المتخصصة والعامة
    1.1. تطبيقات على نصوص ذات كثافة مصطلحية لسانية
    2.1. تطبيقات على نصوص ذات كثافة مصطلحية قانونية
    3.1. تطبيقات على نصوص ذات كثافة مصطلحية علمية
2. أعمال توجيهية حول كيفية استخراج المصطلحات وتصنيفها وفهرستها
    1.2. تكليف الطلبة بإنجاز عروض موجزة والتعليق عليها

3. قائمة ببعض المراجع الأساسية العربية والأجنبية

المحور الأول: المصطلحية وبيان الحاجة إلى الدرس المصطلحي

المبحث الأول: التمييز بين النسق اللغوي العام و النسق اللغوي المتخصصة

تكاد تجمع جل الأدبيات اللسانية على أن اللغة تتشكل من مجموعات فرعية، ترتبط فيما بينها بعدة علاقات متداخلة. يمكن نعتها بعلاقات التضمن (Relation d'inclusion) والتي تنشأ بين اللغة العامة واللغة المتخصصة واللغة المشتركة وغيرها من الفروع الأخرى.

غير أن ما سنفصل القول فيه، في مجال المصطلحية، هي تلك المقاربات التي تبرز العلاقات التي تربط بين اللغة العامة واللغة المتخصصة وتوضحها؛ وهي في الأساس مقاربات مردها إلى اختلافات تصورية ونظرية متعلقة بكيفية اشتغال هذه الأنساق اللغوية الفرعية. ويمكن أن نلخصها على النحو التالي:

– علاقة تضمن اللغة العامة للغة المتخصصة: تبين هذه المقاربة أن اللغة المتخصصة تربطها علاقة تضمن باللغة العامة؛ هذا التصور وإن كان يحترم في مضمونه علاقات اللغة العامة بباقي الأنساق الفرعية إلا أنه لا يبرز مجموعة من المعطيات والمتغيرات التي سوف نوضحها لاحقا.

– علاقة تضمن اللغة المتخصصة للغة العامة: تفتقد هذه المقاربة إلى الدقة لكون المهتمين بالمجال المصطلحي، كما سنرى لاحقا، يلجأون في أحيان كثيرة إلى البحث عن ألفاظ تدل على مواضيع أو أحداث أو غيرها في اللغة العامة في حال تعذر عليهم إيجاد تسمية جديدة للمفهوم الذي يسعون إلى تسميته.

– علاقة تقاطع بين اللغة العامة واللغة المتخصصة: تبرز هذه المقاربة علاقة التقاطع بين اللغة المتخصصة واللغة العامة حيث تتقاسم اللغتان مجموعة من الوحدات المعجمية المشتركة التي قد تكون متخصصة أو ذات درجة تخصص ضعيفة.

– علاقة انفصال بين اللغة العامة واللغة المتخصصة: تقوم هذه المقاربة على اعتماد البعد التواصلي القائم على أن اللغة العامة واللغة المتخصصة تتحققان في سياقات ووضعيات تواصلية مختلفة، وتشكلان نظامين لسانيين مستقلين. حيث يجنح المتخصص إلى استعمال ألفاظ لها صلة بمجالات اهتمامه؛ في حين يركن مستعمل اللغة العامة إلى اعتماد مفاهيم عامة في سياقات تواصلية معينة.

1. اللغة المتخصصة تعريفها وخصائصها

تجاهلت الدراسات اللسانية البنيوية البحث في مجال اللغة المتخصصة أو لغة الاختصاص، كما أن اللسانيات التقليدية لم تهتم بهذا النوع من اللغة إلا بشكل يكاد يكون عرضيا. غير أن الآفاق الجديدة التي انفتحت مع تطور اللسانيات الحديثة، وظهور العلوم المعرفية وما حققته من صلات مثمرة بالعلوم الأخرى؛ سوف يجعل الاهتمام بالمستوى اللغوي المتخصص يتنامى ويعظم. وكما هو دأب كل العلوم الحديثة، فقد صعب الاهتداء إلى تعريف دقيق وموحد «للغة المتخصصة» نظرا لعدم وجود «إجماع علمي» بين المتخصصين حول هذه التسمية، ففريق عرفها بكونها «لغة متخصصة»، في حين عرفها فريق آخر بـ«لغة التخصص» ونحا فريق ثالث إلى نعتها بـ«اللغة التقنية» أو «المفردات المتخصصة» أو «المفردات العلمية والتقنية». لقد تعددت التعريفات والحدود بتعدد المقصديات وسياقات الاشتغال،

1– حيث عرفها كل من (Calisson & Coste 1972 :511) بكونها «تعبير يعين اللغات المستعملة في وضعيات تواصلية شفوية أو مكتوبة، والتي تتضمن نقل معلومة مرتبطة بحقل تجربة معين»

2- كما نجد تعريفا آخر لـ (Lerat 1995 :20) «يعد مفهوم اللغة المتخصصة مفهوما تداوليا: فهي لغة طبيعية تعتبر رافعة لمعارف متخصصة»

3- وعرفها (Dubois وآخرون 40 : 2001) أيضا بالإشارة إلى أننا «نسمي لغة التخصص، كل نظام لساني فرعي يحتوي على الخاصيات اللسانية لمجال معين».

تتمحور جل هذه التعريفات حول اعتبار اللغة/اللغات المتخصصة رافعة وناقلة لمعارف متخصصة، غير أننا يمكن أن نطرح مجموعة من الأسئلة من بينها، مقابل أية لغة تتميز اللغة المتخصصة؟ إذا كانت هذه اللغة تحدد مقابل اللغة المشتركة، فما هي العلاقات التي تجمع بينهما؟ هل تشكل اللغة المتخصصة مجموعات فرعية عن اللغة المشتركة؟ أم أنها تغيرات معجمية للغة المشتركة؟

يحيل ضمنيا مصطلح «التخصص» المسند إلى اللغة، ليعين «لغة التخصص»، إلى امتلاك هذه اللغة لخصائص تميزها عن اللغة المشتركة، بمعنى أنها تشكل نظاما لسانيا فرعيا، حيث يشير مصطلح «اللغة» إلى نظام لساني يمتلك قواعده التركيبية والصواتية والصرفية. في حين لا يعد الأمر كذلك عندما نستعمل المركب «لغة متخصصة» حيث يمكن لمتلقي غير متخصص أن يتبين بسهولة العلاقات المنطقية لنص متخصص.

ونرجح في هذا المجال مصطلح «لغة متخصصة» الذي ارتأينا أنه الأقرب إلى بيان هذا النوع من اللغات، لكونه يسمح لنا بتمثل هذه اللغة باعتبارها نظاما رمزيا وتصوريا داخل اللغة الطبيعية. وفي هذا الاتجاه، يشير (P.Charadeau) إلى أن «اللغة هي في نفس الآن مقولات لغوية وخطابية وليست إحداها بمعزل عن الأخرى، إنها متمايزة ولكن مندمجة[1]»

إذا كان للتطور العلمي والتقني تأثير كبير على المجتمعات الحديثة، فإن للغة المتخصصة وقعا هاما على تطور اللغة لدى الأفراد. وعليه ففي هذه المرحلة ينبغي الاعتراف بأن اللغة المتخصصة من خلال مصطلحاتها المتداولة تعتبر مكونا أساسيا لا محيد عنه، فهي تلعب دورا جوهريا في جميع الحالات التي تتحقق فيها مجموعة من المعلومات، وتدرك مجموعة من المعارف المرتبطة بتخصص ما. فمصطلحات اللغة المتخصصة تتحقق عبر مجموعة من العمليات إما مولدة (بالنسبة للبحث والتطور)، أو مستعملة (بالنسبة للنصوص المتخصصة)، أو مسجلة ومعالجة (بالنسبة لقواعد المعطيات)، أو منقولة (بواسطة التكوين والتعليم)، أو مطبقة (بالنسبة للتكنولوجيا ونقل المعارف)، أو مترجمة ومؤولة (عبر الترجمة).

2. بيان الحاجة إلى الدرس المصطلحي

أدرك الدارسون منذ القديم أن فهم المصطلحات يعد نصف العلم، وقد عبر عن ذلك الخوارزمي بقوله المصطلحات هي مفاتيح العلوم. كما أن تطور العديد من الأنشطة الحديثة ربطت تطور اللغات بتطور مصطلحيتها، وإلى ذلك أشار التقديم الخاص بالتقرير الذي أصدرته منظمة اليونيسكو سنة 2005 مبرزا أن المعطيات التجريبية أكدت

[1] P.Charadeau. 1992. Rapport in J.C.Gemar, Vol: II, 1995, pp. 101.

وجود ارتباط محدد بين إمكانية استعمال الأشخاص للغتهم الأم في مجالات متعددة ثقافية وعلمية واقتصادية وبين الارتياح الإجتماعي والاقتصادي لجماعتهم اللسانية.

يعني هذا الأمر أن الأشخاص الذين لم تتطور لغتهم الأم مصطلحيا بوصفها لغات تخصص، أو تلك التي رفضت حقوقها في التربية والتكوين والولوج إلى المعلومة أو للتفاعل في مجال العمل فإنها تنحو نحو التهميش والإقصاء. ويضيف التقرير أن اللغة التي تقتصر، في غالب الأحيان، على الفولكلور أو الاستعمال داخل الوسط العائلي، لن تمتلك القدرة على التواصل العلمي والتقني والمهني. كما أن الناطقين بلغة لا تجدد مصطلحيتها باستمرار داخل تخصصات معينة، فإنها تتجه نحو فقدان قدرتها التواصلية والولوج إلى المجالات المتخصصة والخوض في مواضيعها.

من الواضح إذن أنه لا يمكن تخيل تناول مسائل علم من العلوم بالبحث دون التعرف على جهازه الاصطلاحي، فإدراك المصطلحات يعد عملا ذهنيا يقوم به المتكلم، ويخضع في ذلك إلى سياقات تواصلية تنتجها فئة معينة من خلال أنشطة معينة.

المبحث الثاني: مسائل في التعريفات والحدود

1. تحديد مفهوم المصطلح وأهميته

قام الإنسان منذ امتلاكه القدرة على التفكير وإنتاج اللغة، بتسمية الأشياء المحيطة به فأسند لها مسميات، كما نقل ما تختلج به دواخله، وعبر عن أفعاله وانفعالاته بواسطة أشكال لسانية أصبح الآخرون يدركونها لترقى شيئا فشيئا فأضحت في حكم المواضعات. تتطلب هذه القدرة، على إسناد الأسماء ووضع الحدود للأشياء واستجلاء المفاهيم، من المتكلمين ضرورة معرفة متخصصة بالمادة التي تشكل موضوع اشتغالهم والتي يشكل المصطلح أحد مرتكزاتها. لذا نرى أنه ينبغي في البداية ضرورة التعريف بماهية المصطلح قبل التطرق إلى العلم الذي يعنى بدراسة هذه المصطلحات ألا وهو المصطلحية.

2. المصطلح في التراث اللغوي العربي القديم

لقد أدرك علماؤنا الأجلاء من العرب القدماء أهمية المصطلح وفائدته في تحصيل العلوم فقال القلقشندي في كتابه صبح الأعشى: «معرفة المصطلح هي اللازم المحتم والمهم المقدم لعموم الحاجة إليه واقتصار القاصر عليه»، وذهب التهانوي في مقدمة كتابه الشهير كشاف اصطلاحات الفنون، مبينا أهمية المصطلح، إلى أن «أكثر ما يحتاج به في العلوم المدونة والفنون المروجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح، فإن لكل علم اصطلاحا به، إذا لم يعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه إلى الاهتداء سبيلا ولا إلى فهمه دليلا»[2].

3. أصول استعمال لفظة «مصطلح» في الحقول المعرفية التراثية

المصطلح في اللغة العربية مصدر ميمي للفعل اصطلح من المادة/الجذر (صلح) وتتحدد هذه المادة بأنها ضد فسد بمعنى الفساد ومنها تقلباته المتعددة أيضا كالصلح والصلاح والإصلاح وكلها نقيض للفساد والإفساد. ومن الاشتقاق: صالحه مصالحةً وصِلاحاً واصطَلَحا واصّالحَا. فالاصطلاح من اصطلح وترجع إلى معنى الاتفاق والمصالحة على أمر معين. وفي محاولة لتحديد الأصول المعرفية للمصطلح في المجالات التراثية العربية نورد مجموعة من التعاريف:

- "اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص" (**الزبيدي. تاج العروس 551/6**)

[2] التهانوي. (ت 1191 ه). كشاف اصطلاحات الفنون. ص:1.

- "الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى" (**الجرجاني. التعريفات ص 50**)
- "الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين". (**الجرجاني. التعريفات ص 50**)
- الاصطلاح عبارة عن اتفاق قام على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول". (**الجرجاني. التعريفات ص 50**)
- "الاصطلاح: إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما" (**التعريفات ص 50، وانظر: كشاف اصطلاحات الفنون ص 822**)
- "الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد". (**التعريفات ص 50، وانظر: الكليات ص 129**)

يلاحظ من التعريفات الأولى أن الاصطلاح هو ما أخرج من معناه اللغوي إلى معنى آخر. أما التعريفات الأخيرة فلا تذكر ذلك بل تجعل الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع لفظ معين لمعنى. والراجح أن مصنفات التراث اللغوي العربي القديم التي اقتبسنا منها هذه التعريفات لا تشير إلى لفظة مصطلح بل إلى لفظة اصطلاح التي تعني الاتفاق.

يبرز التتبع التاريخي للأصول التراثية لاستعمال لفظة "مصطلح"، أن هذه اللفظة قد ظهرت أول ما ظهرت في بعض الحقول المعرفية، واستخدمت استخداما إجرائيا في مؤلفات أهل الحديث من مثل:

- "الألفية في مصطلح الحديث" للزين العراقي المتوفى سنة 806 هـ.
- "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" للحافظ بن حجر العسقلاني المتوفى سنة 852 هـ.

كما استعمل لفظ مصطلح في الكتابة الديوانية مثل:

- كتاب "التعريف بالمصطلح الشريف" لابن فضل الله العمري المتوفى سنة 749هـ.

ووردت لفظة مصطلح في العديد من المصنفات الصوفية،وغيرها في مثل:

- مقدمة كتابه "اصطلاحات الصوفية" لعبد الرزاق الكاشاني حيث قال «...فقسمت الرسالة على قسمين، قسم في بيان المصطلحات...» كما استخدمها أيضا في مقدمة معجمه «لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام» حيث كتب «...أحببت أن أجمع هذا الكتاب مشتملا على شرح ما هو الأهم من مصطلحاتهم»
- واستعمل لفظ مصطلح العلامة ابن خلدون المتوفى سنة 808 هـ في مقدمته قائلا «الفصل الواحد والخمسون في تفسير الذوق في مصطلح أهل البيان...»
- كما أورد التهانوي في مقدمة كتابه كشاف اصطلاحات العلوم والفنون فقال «فلما فرغت من تحصيل العلوم الشرعية وشمرت على اقتناء العلوم الحكمية والفلسفية...، فكشفها الله علي، فاقتبست منها المصطلحات أوان المطالعة وسطرتها على حدة...»

المحور الثاني:التمييز بين الدراسة المعجمية والدراسة المصطلحية

المبحث الأول:صيغ تحديد المصطلح وضبط عملية الاصطلاح

1. المقاربة اللفظية (السيماسيولوجية)

في البداية تجدر الإشارة إلى أن مفهوما المقاربة اللفظية والمقاربة المفهومية استعملا لدى علماء الدلالة sémantique في فترات سابقة، خاصة في البحوث التي اهتمت بتطور دلالات الألفاظ ورصد أسباب التغير الدلالي للألفاظ، وذلك قبل أن يستحدث ميشيل بريال (1832-1915) Michel bréal مصطلح الدلالة ومنذئذ أصبح المصطلحان يمثلان جزءا من علم الدلالة.

يقصد بالمقاربة السيماسيولوجية (المقاربة اللفظية)، المنهج الذي ينطلق من شكل العلامات المفردة للوصول إلى المعاني المختلفة التي تتضمنها تلك الأشكال (ومن أمثلة ذلك الاشتراك اللفظي). تنطلق المقاربة اللفظية من الألفاظ باعتبارها دوالا signifiants لتصل إلى المعاني، وتهتم هذه المقاربة بصيغ تكوين الدوال من خلال تتبع تطورها وتنوع مدلولاتها داخل المتون. فهي بهذا المعنى تجسد مقاربة اللساني/المعجمي بالأساس، الذي قد يلجأ بدوره إلى دراسة الألفاظ بوصفها علامات تنتمي إلى نسق لساني متصل بمجتمع وناقل لثقافة معينة وممتلك لنظرة خاصة للعالم.

2. المقاربة المفهومية (الأونوماسيولوجية)

يروم الدارس الذي يتبنى المقاربة المفهمومية، أي المؤسسة على المفاهيم، إلى الإمساك بكيفية اشتغال المدلول الذي يحيل على المفهوم، والقيام برصد الألفاظ التي تدور في فلكه (كتضمن مفهوم التعلم مثلا على ألفاظ التلقين والتكوين والتثقيف والتربية).تنطلق المقاربة المفهومية من المفهوم المتخصص سواء أكان موضوعه تقنيا او علميا أو مهنيا، وذلك بغية الوصول إلى مختلف التحققات الممكنة للمصطلح ضمن اللغة الواحدة أو من خلال لغات مختلفة. تنعت هذه المقاربة بكونها مثالية. لكونها تسعى للإجابة عن العلاقة الأحادية بين المصطلح والمفهوم (فهي مقاربة المصطلحي بامتياز)، وقد تبنت المصطلحية في نماذجها الأولى هذه المقاربة المفهومية حينما حرصت على تقنين العلائق والصلات بين المفاهيم والمصطلحات التي تعينها/تسميها، متوسلة في ذلك بعلم التصنيف la taxinomie.

تبرز المقاربة (الأونوماسيولوجية Onomasoilogique) والمقاربة (السيماسيولوجية Sémasiologique) الحدود الفاصلة بين المعجم العام الذي تهتم بدراسته النظريات المعجمية التي تنطلق من تفحص الكلمات وهيئتها لتفسير وشرح دلالتها ومعانيها، والمعجم المتخصص الذي تهتم بدراسته النظريات المصطلحية التي ترصد المفاهيم وتبحث عن طبيعة علاماتها اللسانية للوصول إلى الشكل اللساني ونعني به المصطلح.

3. الكلمة والمصطلح

تنتمي الكلمة إلى معجم اللغة العامة؛ حيث يتم إيرادها مصحوبة بمعلومات تتعلق بها، صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، وبمعلومات عن كيفية استعمالها في سياقات متعددة بتعدد معانيها. وعلى الرغم من اختلاف المعاجم العامة في

نوع المعلومات التي تقدمها عن كل مادة معجمية وعن كيفية ترتيبها إلا أنها لا تختلف في اعتبار الكلمة مادتها الأساس، وماعداها مواد تكميلية؛ وبخاصة في المعاجم اللغوية ذات الطابع الموسوعي .وإذا كانت هذه المادة التكميلية هي المصطلح فإنه يدرج مصحوبا بتحديد المجال الذي ينتمي إليه مع تقديم التعريف الذي يسند إليه في ذلك المجال .

في حين ينتمي المصطلح إلى معجم اللغة المتخصصة؛ حيث يتم إدراجه في المعجم المتخصص الذي ينتمي إليه: كالمصطلح الصحي في معجم علوم الصحة، والمصطلح الصيدلي في معجم الصيدلة، والمصطلح الفيزيائي في معجم الفيزياء، والمصطلح الكيميائي في معجم الكيمياء، وهكذا دواليك. وقد تبنى معاجم داخل التخصص الواحد فلا يندرج فيها إلا المصطلح المستعمل في ذلك التخصص الضيق، كمصطلحات التشريح في معجم علم التشريح، ومصطلحات طب الأسنان في معجم طب الأسنان، ومصطلحات أمراض الأطفال في معجم طب الأطفال، ومصطلحا ت الأمراض النفسية والعصبية في معجم الطب ا لنفسي والعصبي، ومصطلحات أمراض العيون في معجم طب العيون... ويشكل المصطلح في المعجم الخاص– أيا كانت درجة تخصصه –مادته الأساس، ويقدم مصحوبا بتعريف يحدد مفهومه، وقد يتضمن صورا وبيانات للزيادة في الإيضاح.

ويمكن أن نلخص الفروق الحاصلة بين الكلمة والمصطلح في أربعة مبادئ أشار إليها د. عز الدين البوشيخي في بعض محاضراته:

– **المبدأ الأول**: الكلمة هي حاصل علاقة بين دال ومدلول، أي بين اللفظ والمعنى، أما المصطلح فهو حاصل علاقة بين مفهوم وتسمية (راجع علاقة المفهوم بالمصطلح فيما سيأتي).

– **المبدأ الثاني**: ينجلي معنى الكلمة داخل السياق بحيث تختلف معاني الكلمات وتتعدد بتعدد السياقات (سياق لغوي وسياق ثقافي واجتماعي)، وتباين الاستعمالات بين المجازي والحقيقي. بيد أن هذه المعاني الخاصة بالكلمات والمتقلبة بتقلب هذه السياقات لا تنطبق على المصطلح الذي يظل مفهومه ثابتا لا يتأثر بهذه السياقات وإنما يتأثر بشيء واحد هو المجال المعرفي (راجع المجال المعرفي فيما سيأتي). فالمصطلح يؤشر على مفهوم ما بينما تعين الكلمة دلالة ما، فمعاني الكلمات لا تستقيم إلا بعد إدراجها في سياق تلفظي معين في حين تكتسب المصطلحات دلالاتها في غياب تام لأية إحالة على السياق.

– **المبدأ الثالث**: لا يمكن أن نجد مفهومين لمصطلح واحد داخل نفس المجال العلمي لأن ذلك يضر بطبيعته ولا يتساوق مع الوظيفة والغاية التي من أجلها وضع المصطلح. في حين أن تعدد معاني الكلمات هو أمر مرتبط بالحقل الدلالي، فكل كلمة لا تتحقق بمعزل عن الكلمات الأخرى المتواجدة معها أو البعيدة عنها داخل حقل دلالي معين (راجع الحقل الدلالي فيما سيأتي).

– **المبدأ الرابع**: مرتبط بالنسق اللغوي لكل من الكلمة والمصطلح وعلاقتهما بالمعجم. فالكلمة تجد مكانها العادي والطبيعي في المعجم العام، في حين يعد المعجم الخاص المكان الأنسب للمصطلح. نقول مثلا معجم مصطلحات اللسانيات، معجم مصطلحات الإدارة، معجم مصطلحات الرياضيات...وغيرها، وهي معاجم مصطلحية متخصصة.

بيد أن هذا التمييز لا يعني وجود قطيعة بين المعجم العام والمعجم الخاص، لأن المصطلح قد يأتي من المعجم العام، أي أن يكون في أصل وضعه كلمة انتقلت إلى المعجم الخاص، وهذا ما لا يتحقق في صياغة وتلقي المصطلح الذي لا يخضع لتأويلات غير تلك المعبرة عن المفاهيم التي استحدث لأجلها.

4. المصطلح والمفهوم

يرجح التقليد المصطلحي أن المصطلح يتبلور داخل نسق ما عبر مجموعة من العلاقات التي يؤسسها وتربطه بباقي مصطلحات النظام المفهومي لمجال معرفي محدد، من ثمة اعتبرت مجموعة من الدراسات أن العلاقات الأنطولوجية/الوجودية التي تنشأ بين مفاهيم مجال ما هي خاصيات ينبغي الاهتمام بها أثناء تحليل مفهوم المصطلح الذي يعد حصيلة اقتران تسمية بمفهوم.

تعد المفاهيم (Concepts) بنيات ذهنية أو تصورات مجردة يتم بمقتضاها تحديد الأشياء والموضوعات، في حين تعتبر المصطلحات (Termes) وحدات لفظية خاصة تحظى باتفاق بين أهل الاختصاص. إن تشكل المفهوم يسبق وضع المصطلح، ذلك لأن المصطلح مقترن بمفهوم من خلال وظيفة التسمية (انظر محو التسمية).

وجهة النظر اللسانية: اعتبر المصطلح علامة لسانية تنتمي إلى اللغة ويحتوي مدلولها signifié على جميع المعلومات الدالة في المفهوم،فهو علامة لسانية بالمعنى الذي حدده دي سوسير (1916) تشتمل على الدال والمدلول. كما تم اعتبار المصطلح من ناحية أخرى وحدة معجمية محددة تتحقق داخل نصوص متخصصة. بهذا المعنى، يدرك المصطلح بكونه شكلا لسانيا متخصصا يدل على مفهوم محدد داخل مجال خاص.

- **وجهة النظر الفلسفية:** اعتبر المصطلح وحدة اصطناعية تعكس علاقة الوساطة الموجودة بين التفكير العقلاني واللغة. وتنعت هذه العلاقة بالمفهوم، وتعتبر إجراءً سابقا على المصطلح الذي دأب الجميع على إدراكه من خلال علاقة الإحالة الأحادية على المفهوم. والتي هي في الأصل مدلولات مقيسة (خاضعة للتقييس) ممعيرة (خاضعة للمعيارية) بواسطة التخصصات التي تنتجها ويتم التعرف عليها من خلال المصطلحية[3].

5. المجال المعرفي

لا يتحدد مفهوم المصطلح إلا داخل مجال معرفي (حقل مفهومي)، وتنشأ بينه وبين باقي المصطلحات ومفاهيمها علاقات محددة. ولعل إحدى الخاصيات الأساسية للمصطلح تكمن في انتظامه داخل نسق من المصطلحات المتعالقة معه، فلا يمكن الحديث عن مصطلح إلا في ارتباطه بمجال علمي أو مهني أو تقني أو ثقافي، وإذا كان بالإمكان التعامل مع الكلمة بمعزل عن الكلمات المتواردة معها في حقلها الدلا لي، فإنه من الضروري عند التعامل مع المصطلح العلمي الرجوع إلى حقله المفهومي.

يعتبر مفهوم المجال مفهوما محوريا في الدراسات المصطلحية، فهو يعين مفهوم المجال أو الميدان في بعده السوسيولوجي أي مختلف العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين فئة معينة تجمعهم نفس المهنة أو نفس التخصص أو نفس الإديولوجيا، ويستعملون في تواصلهم المكتوب أو الشفوي رصيدا مصطلحيا يكاد يكون موحدا ومتجانسا. وفي بعده المعرفي، يشكل المجال عملية هيكلة للمعارف وتنظيما للمفاهيم من خلال اعتماد الخاصيات المشتركة للموضوع المدروس. يسمح المجال بفهم جيد لمفهوم ما والعثور على المصطلحات والتعرف عليها. إذ يعتبر، في العديد من

[3] Rastier, F. (1995). Le Terme : entre ontologie et linguistique. In Banque des mots, n. 7, pp. 35-65.

الحالات، من بين معايير الانتقاء المعتمدة في لسانيات المتن التي تسعى إلى استخراج المفردات والوحدات المعجمية وضبطها. يسهم مفهوم المجال أيضا في التعرف على وتيرة ترداد المصطلحات، فالوحدات المعجمية الأكثر ترددا وتداولا تنتمي للغة العامة في حين تتميز المفردات المتخصصة التي تنتمي إلى مجال معين بقلة تداولها فيما عدا بين المتخصصين.

بهذا التحديد، فإن كل مصطلح يمتلك مفهوما ثابتا في مجاله المعرفي وتتعدد مفاهيمه بتعدد المجالات المعرفية التي يستعمل فيها. ومع أننا نجد للمصطلح الواحد مفاهيم متعددة، إلا أن ذلك لا يدل على تعدد مفاهيمه كتعدد معاني الكلمات. وإنما ينشأ تعدد مفاهيم المصطلح بتعدد المجالات المعرفية وهي ما دأب الدارسون على تسميتها بالمصطلحات الرحالة التي ترحل من مجال معرفي وعلمي إلى مجال معرفي آخر.

6. الحقل الدلالي

تنتمي الكلمة إلى حقل دلالي تترابط داخله مع كلمات أخرى تتقاسم معها سمات أساسية .فالأبيض والأسود والأحمر والأخضر والأزرق والأصفر والرمادي كلمات تشكل حقلا دلاليا واحدا لاشتراكها في سمة الدلالة على الألوان. والأب والابن والبنت والأم والأخ والأخت والعم والعمة والجد والجدة تشكل حقلا دلاليا واحدا لاشتراكها في سمة الدلالة على القرابة. ومثلها كلمات البيع والشراء والكراء والأخذ والعطاء والقرض والإرث لاشتراكها في سمة الدلالة على انتقال الملكية. وتتكامل كلمات الحقل الدلالي الواحد لتقديم صورة واضحة عن التصور الذي أقامه المتكلمون بلغة ما عن هذا الحقل. وقد دلت الأبحاث على أن اللغات تختلف في بناء الحقول الدلالية باختلاف تجارب متكلميها. إذ يعد حقل الألوان في اللغة العربية مغايرا لحقل الألوان في لغات أخرى كاللغة الفرنسية مثلا .وكذلك الشأن في حقول أخرى كحقل القرابة والإبصار وغيرها.

بصيغة أخرى لا توجد كلمة معزولة فكل كلمة توجد في ترابط وتعالق مع باقي الكلمات فيما يسمى حقلا دلاليا، بحيث تفرض كل مفردة قيودا دلالية على ما يأتي قبلها وعلى ما يأتي بعدها، فكل كلمة تتوافر في بنيتها الداخلية على هذه القيود التي قام الدارسون اللسانيون بضبطها وتصنيفها إلى ثلاثة أنواع: قيود تركيبية، وقيود دلالية، وقيود تداولية

المبحث الثاني:بعض المفاهيم الأساس في المصطلحية

1. التعريف المصطلحي

يعد التعريف المصطلحي عنصرا من أهم العناصر المسهمة في تطور المصطلح وتداوله واستمراره وشيوعه بين المتخصصين في المجال المعرفي المتعلق بإنتاجه. فالتعريف المصطلحي هو الذي يعتمده علم المصطلح الحديث، ويتوخى تعريف المفهوم وليس الكلمة أو الشيء، ولا يمكن تعريف المفهوم ما لم يتم تحديد موقعه في المنظومة المفهومية التي تشكل الحقل العلمي أو التقني الذي ينتمي إليه ذلك المفهوم، أي معرفة علاقات المفهوم بغيره من مفاهيم الحقل العلمي[4]. يرتبط التعريف المصطلحي ارتباطا وثيقا بالمعاجم المتخصصة، فهو توسيط بين المفهوم وبين اللفظ الاصطلاحي. فإذا كان المفهوم كما أشرنا يحيل على موضوع سواء أكان حسيا أو مجردا، فإن وظيفة التعريف ودوره أن يكون وسيطا بين المفهوم أو العبارة الاصطلاحية أو اللفظ الاصطلاحي الدال عليه في مجال معرفي محدد، فالتعريف إذن

[4] علي القاسمي.(1977). المعجمية العربية. ص 75 (نقلا عن خالد الأشهب ، المصطلح = البنية و التمثيل). أبحاث لسانية، ص34 .

هو تحديد للمفهوم في مجال، بمعنى أننا نقوم بتقديم السمات التصورية الأكثر نمطية التي يتشكل منها المفهوم في الذهن، عن موضوع من الموضوعات، أي المفهوم الواقع في الذهن، فعلى سبيل المثال إذا تحدثنا مثلا عن البنية العميقة في التركيب فهي مفهوم يتكون من السمات التي تكون هذا المفهوم الذي يقع في مجال معين الذي هو التركيب (أي البنى اللأولى المولدة في قاعدة النحو، التي يمكن أن تحول بواسطة تحويلات إلى بنى سطحية متحققة). هذا المصطلح هو الذي يحيل على فكرة واقعة موجودة في الذهن مرتبطة بهذه البنية. إن تعريف البنية العميقة يجب أن يحدد السمات التصورية الواقعة في المفهوم والتي تقرب إلى المصطلح لأن دوره هو الوسيط بين المفهوم والعبارة الاصطلاحية.

تمكن أهمية التعريف في أنه إذا وفقت صياغة التعريف سمحت للمصطلح بالانتشار والذيوع وأداء وظيفته، وإذا لم توفق صياغة تعريف المصطلح كان ذلك سببا في عدم انتشاره وارتباكه وارباك العلم الذي ينتمي إليه.

1.1. خصائص التعريف

إذا أردنا أن يؤدي المصطلح وظيفته العلمية والتعليمية فلابد أن يتميز ببعض الخاصيات:

– **الخاصية الأولى:** ينبغي أن ينصب التعريف على المفاهيم وليس على الألفاظ. إذ يجب أن نميز بين التعريف الذي يكون في المعاجم العامة والتعريف الذي يكون في المعاجم الخاصة، ففي المعاجم العامة هناك تعريف للكلمات ينصب على اللفظ: نقول معنى اللفظ كذا وكذا نعرف اللفظ في سياقاته المتعددة، وفي المعاجم الخاصة ينصب التعريف على المفهوم، مثلا مفهوم اللسان في علم اللغة: هو الملكة التي تمكن المتكلم من الكلام، من حيث كونه مفهوما.

– **الخاصية الثانية:** ينبغي الأخذ بعين الاعتبار المجال المعرفي لا السياق نقول الحديث مثلا في الفقه هو كذا، وجب ذكر المجال، وغياب المجال يقدم تعريفا ملتبسا. كما ينبغي التركيز على السمات التصورية التي تكون المفهوم في الذهن، أي الخصائص التي تنطبع في الذهن.

– **الخاصية الثالثة:** ينبغي أن تتحقق وثوقية المعلومات: ذلك أن التعريف الذي يقدم لمصطلح معين يجب أن يتضمن المعلومات الموثقة، لأنه يقدم تعريفا مرتبطا بعلم معين، ينبغي للمعلومات أن تكون مضبوطة وموثقة من الناحية العلمية. لأن التعريف هو الشاهد على ما يتضمنه المصطلح من معلومات علمية موثقة. بحيث تصبح المصطلحات دارجة ومستعملة بين المتخصصين وينبغي أن تتسم بالدقة وأن تكون موثقة علميا.

– **الخاصية الرابعة:** لا ينبغي أن يتضمن التعريف تكرارا: (كأن نقول التفعيلة هي التفعيلة....)، عدم التعريف بالمشتقات:(كان نقول المبتدأ هو الذي يبتدئ به الكلام عرفت الاسم بفعله، لا يتضمن التعريف إحدى مشتقات المرادف)، عدم التعريف بالمرادف: هذا المرادف الذي تأتي به في التعريف ليس بالضرورة شرطا أن يكون معروفا لدى المتلقي فهو مختزل، في حين يجب على التعريف أن يكون عبارة بسيطة ومفصلة تحدد سمات المفهوم، كما ينبغي عدم التعريف بمعقد أو محتمل جهله لدى المتلقي.

– **الخاصية الخامسة:** إذا كان التعريف أبسط عبارة دالة على المفهوم، فمن خصائص لغة التعريف أن تكون لغة بسيطة في متناول المتكلمين العاديين وألا تلجأ إلى التعقيد في الصياغة لأن وظيفتها تقريب المفهوم وليس إبعاد المفهوم والإغراق في إبعاد المفهوم. ينبغي للغة التعريف أن تكون متداولة بين الناس والمتعلمين حتى يتفاعلوا معها ويقع الفهم والإفهام.

2.1. بعض أنواع التعريف المصطلحي

– **التعريف القصدي**: أو"التعريف بدلالة القصد" كل تعريف يتركب من الجنس أو الأجناس المحددة والأنواع، أو الفصول المميزة للمفهوم عن غيره من المفاهيم التي توجد معه في مستوى السلسلة المفهومية الواحدة. والمقصود بالأجناس طائفة الخصائص المشتركة بين مفاهيم السلسلة الواحدة.

– **التعريف الامتدادي**: أو التعريف بالامتداد كل تعريف يهدف إلى تعيين كل الموضوعات التي تنتمي إلى الطبقة التي يحيل عليها المفهوم أو الأنواع التي تندرج تحته.

– **التعريف بالوظيفة**: أن يركز في ذكر تعريف المصطلح على وظيفته

– **التعريف بالخصائص**: يقصد بالتعريف بالخصائص كل تعريف مصطلحي يعمد فيه المعرف إلى وصف الخصائص المميزة لمفهوم المصطلح أو لموضوعه، وذلك بذكر شكله أو لونه أو طعمه أو حجمه، إن كان ما يصدق عليه جسدا ماديا، وذِكر مميزاته المفهومية، إن كان ما يصدق عليه شيئا مجرد ا(أي صورة ذهنية)

– **التعريف بالمكونات**: كل تعريف مصطلحي يهدف إلى وصف المفهوم من خلال التركيز على تعداد أهم مكوناته، ويكثر هذا النوع من التعريفات في المصنفات التعليمية.

– **التعريف بالقسمة**: يهدف إلى تحديد موقع المفهوم داخل السلسلة المفهومية التي يتفرع عنها، وربطه بما ينحل عنه من مفاهيم فرعية، تشكل في مجموعها مجال أقسامه أو فروعه.

– **التعريف الأمثل في علم المصطلح**: هو التعريف الذي إذا حذفت المصطلح وذكرته حل محله (مثلا إذا كنا نتحدث عن العامل هو الذي يوقع حركة إعرابية في معموله فإذا حذفنا العامل في سياق معين، وقلنا أنه هو الذي يحدث حركة إعرابية في معموله واستمر الكلام، هذه العبارة التعريفية حلت محل المصطلح دون أن يختل الفهم، فكل عبارة تعريفية حلت محل المصطلح دون إحداث خلل في الفهم تعد عبارة تعريفية مكتملة كافية وصالحة. وتنعت هذه العملية بالمعادلة الدلالية.

3.1. وظائف التعريف

– وظيفة وصف المفهوم في مستوى معين من التجريد: أي أن نقدم العناصر الدلالية التي يتكون منها المفهوم بحيث يصلح استعماله في مختلف السياقات داخل مجاله دون أن يحدث ذلك لبسا أو التباسا.

– وظيفة تمييز هذا المفهوم عن المفاهيم المجاورة له: (مثال: الخبر هو كذا وكذا نعرفه ونميزه عن المبتدأ الذي يلابسه في الجملة، وهكذا نقدم للخبر تعريفا يصفه ونروم تمييزه عما يلابسه من المفاهيم المجاورة له).

– إنشاء علاقات بين المفهوم المخصوص والمفاهيم الأخرى للنسق (ذكرنا سابقا إن المصطلح لا يقع معزولا عن غيره من المصطلحات التي تدخل في مجاله وهذا يعني أن تعريف المفهوم يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المفاهيم المجاورة له عندما نستحضر مثلا البنية العميقة نستحضر معه مفهوم البنية السطحية، لأن المنظومة المفهومية هي التي تسمح لنا بتمييز هذا الأمر .

– التمييز في المستوى: الالتباس في اللغة هو أن يحتمل للعبارة الواحدة أكثر من وجه وكلاهما جائز، هذا الالتباس ليس واحدا ولا يقع في مستوى واحد فهناك التباس يقع في المستوى التركيبي فنقول الالتباس التركيبي، والتباس يقع في المستوى الدلالي فنقول التباس دلالي...وهناك التباس مقصود يقصده المتكلم قصدا فنقول الالتباس المقصود. هذا التمييز إما أن

يوجب ذكر المميز في المصطلح وإما أن يوجب ذكره في التعريف وينبغي أن يذكر في التعريف. لماذا هذا التمييز لأن أي خلل مس هذه المصطلحات يمس العلم كله لأن المصطلحات هي باب العلم ومفاتيح فهمه، وكل خلل في فهمها بواسطة التعريف أو صياغتها صياغة مناسبة دالة على المفهوم يؤدي إلى عدم الوصول إلى المراد وهو فهم العلم للمتعلم وإنتاج العلم للعالم. ومن تعذر عليه فهم المصطلحات تعذر عليه فهم العلم وحتما تعذر عليه الاستيعاب والإنتاج.

2. التسمية

يلتبس مفهوم المصطلحية والتسمية عند مجموعة من الباحثين، فكل من المصطلحية والتسمية تهتم بتعيين المفهوم في شكل مصطلح، غير أنه سنبين من خلال بعض التعريفات على أن هنالك اختلافا بينهما. لقد عرف مفهوم التسمية بعدة تحديدات داخل حقل اللسانيات، بحسب النظريات وطرق الدرس والتحليل. هناك صنف من التعريفات العامة اعتبرت التسمية تلك العلاقة التي تربط بين وحدة لغوية ووحدة فكرية، وتعريفات أخرى أقل تعميما اعتبرت مفهوم التسمية هي تلك العلائق القائمة بين وحدة رمزية ووحدة معجمية بمرجعها التي يحيل إليها، غير أن هناك تحديدات خاصة ودقيقة حصرت معنى التسمية في العلاقة التعيينية القائمة بين المقولة النحوية كالاسم مثلا والصنف أو المقولة المرجعية المطابقة لها. يتم التمييز عادة بين نمطين من أنماط التسمية: التسمية الطبيعية في اللغة العامة، والتسمية الواصفة (أو الاصطلاحية) في اللغات المتخصصة.

فيما يتعلق بالكلمة حينما نسمي من خلال هذا النشاط الفطري المتمثل في أن نوقع الأسماء على المسميات، في اللغة العامة فإننا نسمي بالمواضعة ويتقبل الناس هذه التسمية ويتلقفها الباقون للدلالة على هذا المسمى فتسري في الناس ويتقبلها الجميع. فالتسمية وضع اعتباطي تواضع عليه الناس وتقبلوه. إذ لا يمكن تفسير علاقة التسمية بالمسمى.

يختلف الأمر في المصطلح إذ تنبني العلاقة بين التسمية والمفهوم على معرفة سابقة بالذي سنسميه، فالعلاقة بين التسمية والمفهوم ينبغي أن تكون مفسرة ومسوغة وغير اعتباطية. إذا ما دققنا في الأمر، فإنه لا يصح أن نقول معنى المصطلح وإنما نقول مفهوم المصطلح، كما لا يصح أن نقول مفهوم الكلمة وإنما معنى الكلمة. فللمصطلح مفهوم وللكلمة معنى،

3. المتن المصطلحي

تعددت تعريفات المتن تبعا لتعدد منهجيات اشتغال اللسانيين واختلاف نظرياتهم، فقد عرفه البعض تعريفا عاما باعتباره تجميعا لوثائق متعددة تساعد في وضع مشاريع للمعالجة اللسانية، كما اعتبر المتن تجميعا لمعطيات لغوية منتقاة ومنظمة وفقا لمعايير لسانية واضحة تشكل عينة من اللغة. كما تعددت التسميات التي سعت إلى تحديد ماهية المتن حيث برزت عدة مصطلحات تشير إلى مفاهيم مرتبطة بتحديده من قبيل متن فرعي، ومكونات المتن، ومتن خاص، ومتن متخصص، ومتن إحالي، ومتن عام، ومتن توثيقي.

ولعل الذي يهمنا هنا هو مفهوم المتن المتخصص الذي يعتبر تجميعا لنصوص مضبوطة بمعايير محددة مرتبطة بمجال ما تسهم في وضع عينة من أجل الوصف والتحليل اللساني. فالمتن هو عملية بحث توثيقي مبنية على مجموعة من النصوص التي لا ينبغي لها أن تبتعد أو تنزاح عن المبادئ النظرية والمنهجية للتحليل المصطلحي لمجال محدد بعناية.

يتسم المتن بوضع قانوني وتوثيقي لأنه يتحقق بشكل كلي داخل نصوص مكتوبة ويعتمد في الاستعمالات المختلفة كتحليل الخطاب المتخصص، ومعالجة الحقول الدلالية والمعرفية وغيرها. لقد أضحى المتن وسيطا لا محيد عنه

بين الباحثين والوقائع اللسانية. وتشير الأبحاث حول المتن، في السنين الأخيرة، إلى أهميته القصوى في عدة مجالات حيث يتم اعتماد إجراءات تحليل المتن بناء على طبيعة المادة المتخصصة المدروسة. لقد أسهم ظهور النظريات الحديثة في منح الدراسات المصطلحية بعدا تطبيقيا وذلك من خلال اعتماد النصوص المتخصصة والإلكترونية التي شكلت مرحلة مهمة في ظهور وتطور اتجاه لساني أصبح يعرف بلسانيات المتن يعتمد في دراسته للظواهر اللغوية على نصوص حقيقية ويستند إلى معطيات موثقة.

لقد كان من بين أهم اهتمامات الدراسة اللسانية، خاصة في مجال لسانيات المتن، أن اعتبرت الوقائع اللغوية معيارا عندما نستند إليها لتكوين معايير جديدة، لذا فإن المجهودات التي تم القيام بها في مجال الدراسات المصطلحية تأسست على معيار أساسي متعلق بضرورة التمييز بين الوحدات المعجمية باعتبارها مصطلحات أو غير ذلك.

1.3. بعض معايير جمع المتن

يعتمد تكوين متن متخصص وتحديده على بعض المظاهر الأساسية المرتبطة بإنتاجه وبحجمه وتمثيليته وشموليته، اعتمادا على مجموعة من المعايير الأساسية:

– **الموضوع**:يتحدد موضوع المتن اعتمادا على الإنتاج الشفوي أو المكتوب، وذلك باستخراج متن دال.

– **الفترة الزمنية**: يعد هذا المعيار جد مهم نظرا لكونه يساعد على إدراك التغيرات الدلالية والمفاهيمية لوحدة معجمية ما وذلك بالنظر إلى تطورها الدياكروني واستمرارها داخل اللغة المتخصصة أو رجوعه إلى اللغة العامة.

إذا كان الهدف من تحديد المتن هو وضع معجم للمادة المدروسة فإن التطور التاريخي للوحدة المصطلحية ينبغي أن ينظر إليه بشكل متزامن مع المادة المدروسة، أما إذا كان القصد هو ضبط مصطلحات المجال في علاقتها باستعمالها ومستعمليها الحاليين الذين يهتمون بالمفاهيم وتطبيقاتها داخل مجال معين، فإن اعتماد متن حديث سيكون أكثر فائدة نظرا للتطور الهائل والسريع للغات المتخصصة.

– **السياق التواصلي**: يُحدد هذا المعيار سياق الاستعمال الذي يمكن أن يكون مؤسساتيا أو أكاديميا يسهم في واحدة من الأصناف التواصلية التالية: تواصل بين المتخصصين ،تواصل بين المتخصصين ومبتدئين ،تواصل بين أساتذة وطلبة.

4. التقييس

1.4. دواعي التقييس المصطلحي

يعد التقييس من أولويات العمل المصطلحي وذلك للتغلب على الطابع الفردي والمتضارب لوضع المصطلحات وتعدد المداخل المصطلحية الدالة على نفس المفهوم، من ذلك مثلا كأن نجد المصطلحات التالية: تصنيف– تنسيق– تبويب– ترتيب– تنظيم كمقابلات عربية للفظ الفرنسي (Classification). أو ما تعرفه المعاجم اللسانية من مصطلحات كثيرة للدلالة على مفهوم sémiologie الذي يقابل بـ: سيميولوجيا– ساميولوجيا– سيامة– السيمياء– علامية– علم الأدلة– علم الدلائل– علم العلامة/العلامات– علم الإشارات– علم الإشارات اللغوية– علم الرموز اللغوية– والسيميائيات) ينتج عن هذا الخلط الواضح والجلي في وضع مصطلحات متعددة للدلالة على نفس المفهوم، إخلال بالوظيفة والمنظومة التواصلية في الحقول العلمية والتقنية والمهنية المتخصصة. هذا الخلط وكثرة الفروقات المصطلحية ناتج عن غياب وانعدام التخطيط وعدم وجود مقاييس واضحة في مجالات الترجمة والتعريب ووضع المصطلحات. إن الغرض المتوخى من التوحيد المصطلحي هو ضمان دقة وأحادية التواصل المتخصص بواسطة استعمال

مصطلحات موحدة. من هنا برزت الحاجة إلى إخضاع تناسل المصطلحات إلى مبادئ محددة أصبحت تعرف بالتقييس standardization.

2.4. تعريف التقييس ومؤسساته

عرفت المنظمة الدولية للتقييس (ISO : international standardization organisation) التقييس بشكل شامل، على أنه «عملية وضع مجموعة من الأحكام/المقتضيات بخصوص المشاكل القائمة أو المحتملة لشيوع الاستعمال وتكراره بهدف استتباب أكبر درجة من الأمن والنظام في سياق معين»

وتعد الهيئة المكلفة بالتقييس: «جهازا إداريا وقانونيا يتمتع بشخصية معنوية مستقلة يسهر على وضع المقاييس والقواعد. وله مهام خاصة أخرى وتشكيلة خاصة به وأنشطته معترف بها» وقبل استقلال المصطلحية كعلم قائم الذات برزت ضرورة تقييس مفاهيم العلوم والتقنيات والمهن وذلك منذ العقد الثالث من القرن العشرين، واهتم بعمليات التقييس كل من الأفراد:

- Ernest Dresen في الاتحاد السوفياتي (سابقا)
- Eugène Wuster بالنمسا

ومن المؤسسات:

- اللجنة الدولية للإلكترونيات التقنية
- ولجنة تعديل مدونة الكيمياء العضوية

تقوم الهيئة المكلفة بالتقييس بتقييس مصطلحاتها وتشارك اللجنة التابعة للمنظمة الدولية للتقييس في وضع مقاييس دولية في مجالات معينة من المجالات التقنية. وتعتبر اللجنة التقنية السابعة والثلاثون التي تعنى بالمصطلحية والموارد والمضامين اللغوية الأخرى اللجنة الأوثق صلة بالتدبير المصطلحي.

- تقييس المصطلحات: هو وضع مقاييس مصطلحية أو إضافة معطيات مصطلحية في مقياس تقني معين تتوافق عليها هيئة رسمية.

- التقييس المصطلحي: عملية تقوم من خلالها هيئة مكلفة بالتقييس بانتقاء مصطلح أو أكثر وقبوله ونشره وذلك بعد دراسة مستفيضة للمعطيات المصطلحية المحصل عليها من خلال الأبحاث، وكل ذلك بهدف إنعاش الاستعمال الأفضل للمصطلحات أو دعمه.

3.4. أهداف التقييس المصطلحي

يتحدد التقييس بكونه «اعتماد قواعد معينة لانتقاء المصطلحات وتوليدها وترجمتها»، والهدف من التقييس هو إحداث نوع من التناغم في وضع المصطلحات من خلال جعل المقاييس متناسبة ومتوافقة فيما بينها ومتبادلة الاستخدام، ويشمل هذا التناغم محورين:

- **التناغم المفهومي**: عملية تؤدي إلى تحقيق التشاكل/التناظر بين مفهومين أو أكثر جد مترابطين أو متداخلين أو متشابكين لتوضيح التباينات المهنية والتقنية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية واللغوية والثقافية وغيرها، التي تفرق بينهما وذلك بهدف القضاء عليها أو الحد منها على الأقل.

- **التناغم المصطلحي**: عملية تهدف إلى تسمية مفهوم ما في لغات مختلفة بواسطة مصطلحات تعكس نفس خاصيات ذلك المفهوم أو خاصيات مماثلة أو تتماثل أو تتشابه من حيث الشكل.

4.4. علاقة التقييس بالمصطلحية

تتحدد علاقة علم التقييس بالمصطلحية بكونه «اعتماد قواعد معينة لانتقاء المصطلحات وتوليدها وترجمتها»، وتُعتمد هذه القواعد في تنميط مبادئ المصطلحية ومناهجها العلمية. ويهدف علماء التقييس إلى جعل أصناف الأشياء التي تحيل إليها المفاهيم أكثر تماسكا. تستوجب عملية التقييس معرفة تامة وشاملة (قدر الإمكان) بالمصطلحيات المستعملة كي يمكن تقييسها، وتعتمد كثيرا على بنية التعريف الذي يقوم بتنميط المصطلحات بضبط دلالاتها وحصر سماتها.

ولعل من أكبر تحديات التقييس التطور غير المنقطع للتمثيلات المفهومية مع حفاظها على دلالتها القديمة في الكثير من المقامات، الأمر الذي يقتضي اعتماد التعريفات بشكل دائم في العلوم التي تشهد مثل هذا التطور. فلا يمكن تصور أي عمل مصطلحي بدون تقييس لرصيده الاصطلاحي خصوصا مع التطور الهائل للعلوم والتقنيات، مما يقتضي الاتفاق على الاستعمال الموحد لملايين المفاهيم المستحدثة في كل التخصصات، وتظهر الحاجة إلى التقييس في العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية أكثر منها في العلوم الصورية التي تنتج مفاهيم مقيسة في أغلب الحالات. ويتم التمييز بين نمطين من أنماط التقييس:

- تقييس مجال معرفي محدد: بوضع أقانيمه وحدوده التي تفصله عن باقي المجالات المعرفية المتاخمة له.
- تقييس المفاهيم الأساسية الموظفة في كل علم أو فن أو تقنية: نتيجة خضوع هاته المفاهيم لتطورات عديدة عبر سيرورتها التاريخية، واستعمالاتها المختلفة باختلاف الاتجاهات الفكرية.

المبحث الثالث:وظائف المصطلح في بناء المعرفة وتداولها

علاقة المصطلح بالمعرفة متعددة الأبعاد والجوانب إلى حال يصح معه القول «ليست المصطلحات مفاتيح العلوم فحسب، بل هي خلاصة البحث فيها في كل العصور والبلدان. لذا يحق لنا أن نقول أنه ببداية المصطلحات يبدأ الوجود العلني للعلم وفي تطورها يتلخص تطور العلم.

من شروط المصطلح أن يكون معلوما لدى فئة مخصوصة في علم مخصوص، فالمصطلح يكون مقصورا علمه واستعماله لدى فئة مخصوصة من الناس متصلة بمجال علمي أوتقني معين. بل أكثر من ذلك فالمرء يمكنه أن يأخذ مكانته العلمية والاجتماعية بفضل ما يمتلكه من مصطلحات خاصة، فالمصطلحات الخاصة دالة على علم صاحبها ومستواه العلمي. فلا يسمى العلم علما إلا بنسق من المصطلحات والمفاهيم، ولا يوجد وينتشر علم ولا معرفة دون هذا النسق المحدد.

1. الوظيفة التأسيسية

تتمثل الوظيفة التأسيسية في مسألة وجود العلم أو عدم وجوده، بيان ذلك أن العلم «لا يعرف الحياة، و لا يفرض ذاته، إلا حين توجد أسماء دالة على مفاهيمه» ولا شك أن هذه الأسماء لن تكون شيئا آخر غير مصطلحاته. معنى هذا أن في نشأة المصطلح نشأة العلم. ولا يتوقف هذا التوازي عند حد البدء، وإنما يستمر باستمرار العلم في كل تطوراته لأن «جزء هاما من النشاط العلمي ليس مخصصا للاختبارات وإنما للصياغة المصطلحية والعبارية للمفاهيم

والنتائج؛ فالباحث يقضي نصف وقته في الكتابة. إن لهذا العمل دورا حاسما في بناء العلم»، وتزداد أهمية الوظيفة التأسيسية للمصطلح في صناعة المعرفة كلما أدركنا أن في غياب المصطلحات وعزلها ضياعا تاما للمضامين العلمية، وفي انتظامها انتظاما لتلك المضامين . فلا غرابة،إذن، أن ينتهي رائد المصطلحية فوستر إلى التعبير عن هذه الحقيقة بقوله:«لا تحصل في العلوم صفة النسقية إلا إذا احتوت على أنساق مفهومية، ولا يمكنها ذلك إلا إذا وجدت تلك الأنساق داخل أنساق مصطلحية»

إن المصطلح، وفق هذا المنظور، ليس مجرد علامة لسانية بل إنه، بالإضافة إلى ذلك، وعاء للمعرفة، فداخل أنساقه تصنف مقولات الفكر وتبوب المعرفة وتنتظم في مجالات وحقول باعتبار سياقاتها المرجعية، إذن فلا غرابة أن يكون «الرصيد المصطلحي بنية كبرى تقطع الواقع(مجمل تصورات الإنسان الخاصة بميدان معرفي ما) إلى مقولات،وهي مختلف المفاهيم التي تلخصها الأسماء الاصطلاحية» .وإذا كان تأسيس المعرفة لا يتم إلا بوجود تفاهم بين المؤسسين، فتلك صورة أخرى من صور حظ المصطلح من بناء المعرفة، إذ هو في هذه الصورة لغة التفاهم وأداة التواصل فتتأكد علاقة التعاضل بينهما حيث «ينصهر في الثاني بعض ما يتحلل من الأول، ويداخل الأول بعض ما يتراكم من الثاني حتى لتكاد المعرفة الاصطلاحية أن تغدو هي المعرفة العلمية إلى المرتبة التي يتعذر معها تصور هويتين متمايزتين»، فلا إدراك للعلم دون مصطلحه، مثل ذلك أنك لا تتفاهم مع غيرك من بني جنسك إلا بعد أن تدرك للمدلول دلالة من خلال علامته الدالة، فكذلك شأن منظومة العلم مع جهازه المصطلحي. وفي قلب هذه الصورة يصير صحيحا القول:«مفاتيح العلم مصطلحاته»إذ هي ما « يقيم للعلم سوره الجامع وحصنه المانع، فهو له كالسياج العقلي...فلا شذوذ إذا ما اعتبرنا الجهاز المصطلحي لكل علم صورة مطابقة لبنية قياسه متى فسد فسدت صورته واختلت بنيته فيتداعى مضمونه بارتكاس مقولاته»

3. الوظيفة التقييدية

لاشك أن في المصطلح تقييدا للمعرفة؛ إذ بدونه تتعرض مكوناتها للتلف والضياع، لذلك كان تمثل أهل العلوم لهذه الوظيفة، منذ القدم، واضحا في ما صنفوه في باب أحكام العلم والعالم والمتعلم، حيث نبهوا على ضرورة الاهتمام بالبعد المصطلحي لما له من مزية في ضبط شؤون العلم وصياغته .ومن توصياتهم في هذا السياق ننقل بعض ما جاء منها صريحا في «كشف الظنون عن أسامي الكتب الفنون» لصاحبه خليفة حاجي «إن العلماء قالوا :ينبغي للطالب أن يشتغل بالتخريج والتصنيف...غير مائل عن المصطلح مبينا مشكله مظهرا ملتبسه»، «واعلم أن تعليم العلم من جملة الصنائع، إذ هو صناعة اختلاف الاصطلاحات فيه»، «والاصطلاحات في تعليم العلوم مغلطة على المتعلم، و لا يدفع عنه ذلك، إلا بمباشرة اختلاف الطرق فيها من المعلمين»

ولا تخرج الصناعة المصطلحية بدورها عن هذا البعد، فجمع المصطلحات وتصنيفها في معجم خاص ينم في نهاية الأمر عن وعي بما للمصطلح من أهمية بالغة في تقييد المعرفة وفهمها وتيسير تحصيلها، وهذا ما يفيده كلام التهانوي، مثلا، في مقدمة كشافه:«إن لكل علم اصطلاحا خاصا به إذا لم يعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلا، وإلى انفهامه دليلا»، وتتخذ الوظيفة التقييدية في علاقة المصطلح بمفاهيم العلم موقعا بارزا، يتضح ذلك في وظائف التسمية والتعيين والإحالة التي ينجزها المصطلح، إذ هو اسم المفهوم ومعينه والمحيل عليه، كما يظهر من خلال التعريفات الآتية:

التسمية: المصطلح وحدة لسانية تستخدم لتسمية المفاهيم الخاصة (nomination)

التعيين: المصطلح كلمة أو مجموعة كلمات تصلح لتعيين مفهوم (désignation)

الإحالة: المصطلحات وحدات لسانية أو غير لسانية تحيل على مفاهيم أو أشياء خاصة بمجال معرفة أو بنشاط إنساني

تتعدى الوظيفة التقييدية حال التسمية والتعيين والإحالة إلى حال آخر أكثر عمقا، ذلك أن المصطلح يخصص المفهوم من الناحية اللغوية، في خانته التي انتهى إليها وضعه في سلمية تصنيف (taxinomie) المفاهيم، من خلال علاقات العام بالخاص والجنس بالنوع وذلك بفرض صيغة صرفية محددة تلازمه أو لاصقة تحصره مع غيره تحت مقولة واحدة لا ينفك عنها قيد أنملة.

2. الوظيفة التنظيمية

تتبنى الوظيفة التنظيمية في إطار علاقة المصطلح بالمعرفة سد إحدى أبرز الثغرات التي تعاني منها العلوم قديما وحديثا، يتعلق الأمر هنا بأزمة تبليغ المعرفة. إن العلوم، أنساق معقدة من المفاهيم «تربط بينها علاقات منطقية ووجودية» لا يمكن تبليغها ولا إفهامها إلا بما ينسجم مع تلك الأنساق وتلك العلاقات، فكان دور الأنساق المصطلحية في هذا الباب فعالا. وبيان ذلك أن المصطلحات لا تتتابع خطيا أو ألفبائيا، كما قد توحي بذلك بعض المعاجم الخاصة، وإنما نسقيا بالشكل الذي يضمن التعبير عن نسقية المعرفة، و«يقصي كل علامة لسانية ليست لها شحنة مفهومية أو تصنيفية...فالأنساق المصطلحية تعكس، على صعيد العبارة، مجموع العلاقات القائمة بين موضوعات المعرفة الأكثر توغلا في التجريد (abstraction) والتصنيف.

إن التأمل النظري للوظيفة التنظيمية للمصطلح في إطار الفعل التصنيفي يحوله إلى مقولة فكرية منظمة للمفاهيم داخل مجالات معينة تحت حقل معرفي واحد. وهكذا يمكننا أن ننظم كل معرفة داخل مجموع المعارف الإنسانية، وبالإضافة إلى ما ذكر، تتخذ الوظيفة التنظيمية بعدا آخر يتصل بتوفير القدرة على تقنين تتبع حركية المعارف الإنسانية، ذلك أن التغيير الذي يلحق المفهوم داخل حقله عبر الزمن يجسد حركية غير مرتقبة في كثير من الأحيان، فيكون حضور المصطلح مساعدا على تعقبها. ولما كانت الوظيفة المركزية للغة العلمية هي التعبير عن محتوى معرفي خاص وتبليغه، فإن حضور الوظيفة التنظيمية في عمليتي التعبير والتبليغ يحيل على مسألة جوهرية، يتعلق الأمر بمسألة التواصل (communication) أي بالنهج الكافي تقنيا لتداول المحتويات العلمية بين أفراد الجماعة العلمية الواحدة.

المحور الثالث: المصطلحية الحديثة: النشأة والتطور

المبحث الأول:إشكالات التحديد

أدى تطور العلوم والفنون والتقنيات وتطورها الهائل والمتسارع، إلى تحول البنيات المصطلحية لهذه العلوم، وذلك من خلال اتساع نطاق المعارف وتراكم مصطلحاتها، وقد طرح ذلك مجموعة من الإشكالات المرتبطة ببناء المنظومات المصطلحية وتصنيف المعاجم المتخصصة وتقييمها من قبيل: هل المصطلحية معجم لغوي خاص؟ أم هي لغة متخصصة؟ هل هي منهج؟ أم دراسة؟ أم عملية بناء المنظومات المصطلحية وتقييسها؟ كيف نصطلح على العمل المصطلحي، ما المفهوم المتفق عليه لتسمية ونعت طبيعة هذا العمل؟ هل ننعته بالمصطلحية؟ أم دراسة مصطلحية؟ أم علم المصطلح؟ أم علم الاصطلاح؟ أم معجمية خاصة؟ أم معجماتية متخصصة؟ وذلك للدلالة على المقابل المكافئ ل Terminologie.

1. تحديد مفهوم المصطلحية

دأب فريق من الباحثين العرب المسلحين والمتأثرين بالتراث العربي على تسمية الأبحاث العلمية التي تختص بالكشف عن الجهاز المصطلحي، وتبين الرؤى الكامنة خلفه بنعت هذا العلم بـ «الدراسة المصطلحية»، وذلك دون الإشارة للمقابل الأجنبي مشيرا إلى ما يلي: « الدراسة المصطلحية بحث في المصطلح لمعرفة واقعه الدلالي من حيث مفهومه، وخصائصه المكونة له، وفروعه المتولدة عنه ضمن مجاله العلمي المدروس»، وقد قام الباحث اللساني الفاسي الفهري (2000) بنقد هذا التعريف، مقدما تعريفين متمايزين للدراسة المصطلحية: أولهما مجمل يقوم على اعتبار «الدراسة المصطلحية منهاج عمل يحصر ويصف استعمالات واصطلاحات علم ما في نص من نصوص ذلك العلم» الذي يشير إلى منهاج وطرقة عمل، وآخر مفصل حدد فيه مهام الدراسة المصطلحية «باستخراج اصطلاحات نص من نصوص علم ما وتحليل استعمالاتها، ثم تعليل معانيها وتصنيفها بحسب شواهد النص نفسه، من أجل تعريف المفاهيم التي تدل عيها تلك الاصطلاحات» والذي يشير إلى مجرد تعداد لمهام العمل المصطلحي. كما قدم أيضا الباحث مصطفى اليعقوبي (2000) نفس الملاحظة للدراسة المصطلحية، حيث أشار إلى معناها الخاص الذي يتلخص في «تناول المصطلح بإعمال الذهن في نصوصه قصد الكشف عن واقعه الدلالي والاستعمالي كشفا يجعله محدد المعاني والخصائص والعلاقات والضمائم، ومعالجة ما يتعلق به من قضايا ومسائل» يتميز هذا التعريف برد الاعتبار إلى الواقع الاستعمالي للمصطلح وتدوين ضمائمه.

يبدو أن التسمية الأصلية «الدراسة المصطلحية» تنطبق على مفهوم Terminologie المستعمل بالثقافة الغربية، لكونها تهتم بالبحث في العلاقات بين المفاهيم وبوسائل توليد المصطلحات وتأصيلها، ولا تشمل عمليات بناء المعاجم والمسارد الاصطلاحية.

هناك من ذهب إلى المقابلة بين المفهومين الأجنبيين «Néologie» و«Terminologie» فنعت المفهوم الأول بـ علم المصطلح، وأطلق عل المفهوم الغربي الثاني اسم «المصطلحية»، محددا إياه بأنه: «علم يعنى بحصر كشوف الاصطلاحات بحسب كل فرع معرفي، فهو لذلك علم تصنيفي تقريري يعتمد الوصف والإحصاء، مع سعي إلى التحليل التاريخي»[5]. والواقع أن المفهوم الذي وَسم به الباحث هذا المفهوم (Terminologie) لا يطابق مضمون العلم (كما عرف في الغرب) تمام المطابقة.

على أن هناك من رادف بين المصطلحين: علم المصطلح والمصطلحية واستعملهما معا للدلالة على المفهوم الأجنبي Terminologie مضيفا إليهما أيضا مصطلحا ثالثا هو علم المصطلحات[6]. وفي هذا المجال نورد جدولا يبين أنماط الاختلاف والتعدد في تحديد هذا العلم لدى الدارسين العرب:

---

[5] مصطفى اليعقوبي. (2000). نقلا عن خالد اليعبودي من كتاب: المصطلحية وواقع العمل المصطلحي في العالم العربي. (2004).

[6] علي القاسمي. (1987). مقدمة في علم المصطلح. مكتبة النهضة المصرية، ط: 2.

نقلا عن الدكتور خالد اليعبودي: المصطلحية وواقع العمل المصطلحي في العالم العربي. (2004).

اسم الباحث	المفهوم الغربي وما يقابله من مصطلحات عربية	المفهوم الغربي وما يقابله من مصطلحات عربية
	Terminology	Terminography
المسدي (1984)	المصطلحية	----------
القاسمي (1987)	علم المصطلح المصطلحية علم المصطلحات	----------
القاسمي (1995)	علم المصطلح علم المصطلح يضم: - الاصطلاحية تختص في مباحث (Terminology) - المصطلحية تختص في مباحث (Terminography)	المصطلحية
سماعنة (1993)	علم المصطلح	المصطلحية
عصام عمران (1993)	علم المصطلحات	----------
سماعنة (1998)	النظرية المصطلحية العامة النظرية المصطلحية الخاصة	----------
سماعنة (1999)	علم المصطلحات علم المصطلح (العام/الخاص) المصطلحية	----------
حلام الجيلالي(1996)	المصطلحاتية اصطلاحية	المصطلحاتية
أرخصيص (1998)	علم المصطلحات	----------
هليل (1987)	المصطلحية علم المصطلح علم المصطلحية	التدوين المصطلحي
الحمزاوي (1995)	المصطلحية	الاصطلاحية

2. تطور مفهوم المصطلحية

تعتبر المصطلحية -في القرن العشرين- مبحثا خاصا ومستقلا. وقد اعتمد المنافحون عن استقلاليته على ركيزتين، أولاهما أن المصطلحية أرست أسس إطار نظري أصيل تعالج فيه ظاهرة "التسمية" في اللغات الطبيعية. وثانيهما أن المصطلحية تعتبر -في المجال التطبيقي- في حقل التواصل ميدانا مكتفيا بذاته. على أن الباحثين المهتمين بهذا المبحث الجديد -لا سيما اللسانيين منهم- ينكرون هذا الاستقلال وذاك الاكتفاء الذاتي. وحجتهم في ذلك أن توليد المفردات وتوالدها يخضع لمبادئ وقيود نظرية ومنهجية من شأنها أن تكون علما مستقلا هو المصطلحية. وبناء على هذا فإن المصطلحية ليست علما خاصا مكتفيا بذاته. يضاف إلى ذلك أن "الأصول النظرية والحلول العملية" التي يبني عليها أطروحاته ويواجه بها المشكلات العملية المتعلقة بالتسمية موجودة في اللسانيات.

كانت المصطلحية مجالا محدوداً يحتكره عدد معين من المنظرين والمختصين في علوم عديدة، لكنها أضحت اليوم، بفضل مجهودات بذلها وما زال ثلة من الباحثين والممارسين، منهجية منسجمة لها نظرياتها المناسبة. إلا أنها حقل دراسي متعدد التخصصات متنوعها، وذلك لأنها مجال تلتقي عنده اللسانيات والمنطق والفلسفة وعلم الوجود

والمعلوميات...الخ. ويتمثل العنصر المشترك بين هذه التخصصات في أن كلا منها معني –إلى هذا الحد أو ذاك– بالتنظيم الشكلي للعلاقات المتشابكة والمعقدة بين المصطلحات والمفاهيم. يعرف جورج ساكر المصطلحية بأنها "دراسةٌ وحقلُ نشاط يُعنى بجمع المصطلحات ومعالجتها وتقديمها، أي الألفاظ المنتمية إلى مجالات مخصوصة (...) فمن حيث الغايات، تنشأ بين المعجماتية والمصطلحية أواصر قربى، لأن الأولى تسعى وراء تحقيق هدفين، أولهما جمع معطيات لغة ما، ثم ثانيهما توفير معلومات عن تلك المعطيات، وفي بعض الأحيان تقديم خدمة استشارية لمستعملي اللغة. والداعي إلى التمييز بين المصطلحية والمعجماتية يمثله الفرق الكامن في طبيعة المعطيات التي يعنى بها كل منهما، واختلاف خلفيات المسهمين في كلا العلمين، وإلى حد ما اختلاف المناهج الموظفة في كلا المبحثين".

كانت النظرية المصطلحية في المراحل الأولى من القرن العشرين خاضعة لهيمنة المهندسين والعلماء الذين كانوا في حاجة ماسة إلى ضبط الكم الهائل من التسميات الجديدة الناجمة عن النمو المتسارع في مجال العلم والتكنولوجية. وكانت هذه الحاجة ملموسة في الدول المصنّعة طوال النصف الأول من القرن العشرين. ولما كان حاصل نشاط التسمية يعدّ يوم ذاك لغة اصطناعية فقد ادعي أن هذا النشاط لا يقع ضمن اهتمامات اللغات الطبيعية. إلا أن عدداً من التطورات والتحولات ستسهم في تغيير هذا الرأي. ولما كانت المصطلحية تقيم أعمدتها على البعد اللساني والمعرفي والتواصلي فبالإمكان دراستها من ثلاث زوايا النظرية مختلفة ولكنها متكاملة:

– بعد معرفي: يربط بين الأشكال (الصيغ) اللغوية والمحتوى المفهومي.

– بعد لغوي: يفحص الصيغ اللغوية الفعلية والكامنة لتمثيل المصطلحات.

– بعد تواصلي: ينظر في استعمال المصطلحات وتداولها ونقلها لمعارف متخصصة.

المبحث الثاني:علاقة المصطلحية بالعلوم المجاورة

1. اللسانيات والمصطلحية

تتأسس العلاقة بين المصطلحية واللسانيات في الارتباط القائم بين اللغة المتخصصة واللغة العامة. فقد ظلت تحسب المصطلحية لعدة عقود إلى حدود الآن فرعا عن اللسانيات التطبيقية، كما أن هنالك من اعتبرها تنتمي إلى لسانيات المتن، وقد تبنى هذا الطرح بعض من اللسانيين والمصطلحيين أيضا. وبالفعل لا أحد يمكن أن ينكر حتى من بين الذين دعوا إلى استقلالية المصطلحية استفادتها من الدراسات اللسانية التي ارتقت بها إلى مصاف العلوم الدقيقة. إن هذه الدعوات المتمثلة في استقلالية المصطلحية بذاتها باعتبارها تخصصا قائم الذات، أو بتفرعها عن الدراسة اللسانية، تستدعي مقارنة مختصرة بين مناهجهما ومنطلقاتهما وأهدافهما[7]:

- تنطلق المصطلحية من المفاهيم لوضع المصطلحات (التسميات)، في حين تنطلق اللسانيات من البنيات اللغوية لدراستها في مستوياتها المتعددة.
- تقوم المصطلحية بجرد المصطلحات بصيغها الصرفية المختلفة (كلمات– مركبات– رموز) وتعمل على دراستها، بينما تشمل الدراسة اللسانية إضافة إلى دراسة الكلمات، دراسة الجمل والتراكيب والأصوات (فونيمات..) كما تنكب أيضا على دراسة النصوص والخطابات.

[7] لمزيد من التفصيل راجع، خالد اليعبودي. (2004). المصطلحية واقع العمل المصطلحي في العالم العربي.

- قامت اللسانيات الحديثة على دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها كما أشار إلى ذلك دي سوسير، في المقابل نجد أن المصطلحية تسعى بالدرجة الأولى إلى تكوين المصطلحات وتنسيقها وتوحيدها وتوثيق مظانها.
- يهدف المصطلحي، من بين أمور أخرى، إلى تطوير مصطلحيات العلوم والفنون والتقنيات، في حين تقوم اللسانيات بوصف الواقع اللغوي وتقنينه.
- تهتم المصطلحية بالأشكال المكتوبة سواء كانت مصطلحات أو رسوما، بينما تتناول اللسانيات المكتوب والمنطوق.
- تتميز علاقة المصطلحية بالعلوم المحايثة (المنطق– علم الوجود– علم المعلومات وكل التخصصات العلمية التي تكون الرصيد الاصطلاحي) بعلاقة أشمل من العلاقة التي تربط اللسانيات بالعلوم المؤثرة في بنيتها المعرفية (كعلم النفس وعلم الاجتماع وغيرها).
- ومع ذلك يمكن أن نقول أن اللسانيات بمناهجها ومقارباتها للغة شكلت أداة مهمة من أدوات الدرس المصطلحي.

2. الترجمة والمصطلحية

يتأسس المفهوم العام للترجمة على نقل نص أو مصطلح علمي من لغة الأصل (أو المنطلق) إلى ما يقابلها في اللغة الهدف. ويتركز نشاط الترجمة أساسا في ترجمة النصوص الأدبية والعلمية والتقنية والقانونية والإدارية..ولعل أبرز الإشكالات التي يواجهها المترجمون هي إشكالات دلالية معجمية، وهي ذات طبيعة لسانية–مصطلحية، إذ يتوجب على المختصين في الترجمة ضبط الأنساق المفهومية والاصطلاحات المطابقة لها، وبغية تحقيق هذه الأهداف يلجأون إلى المعاجم والقواميس والمدونات الاصطلاحية، وكذا إلى الملفات المحوسبة ونعني بها البنوك المصطلحية.

ويمكن أن نؤكد على أن هناك تداخلا بين المصطلحية والترجمة يمكن إجماله فيما ما يلي:

اشتراك الأعمال المصطلحية والترجمية في خاصية العراقة، أي أنهما قديمين قدم الثقافة الإنسانية (يشير إلى هذا القدم وجود معاجم ثنائية اللغة بالتراث البابلي بالعراق يعود تاريخها إلى أزيد من ثلاثة آآلاف سنة) إلا أن التنظير لمبادئهما وتأسيس أركان العلمين باعتبار كل منهما علما مستقلا لم يتبلور إلا أواسط القرن العشرين.

تشابك الحقلين الدراسين في الوظيفة والموضوع والأدوات الإجرائية، إذ يهدفان معا من ناحية الوظيفة إلى وضع وحدات لغوية جديدة أو مقتبسة، كما أن موضوعهما يتحدد في نسق اللغة ولا يتعداه إلى باقي الأنساق التواصلية الأخرى، ويستخدمان أداة إجرائية واحدة هي اللغة ذاتها.

إمكانية قيام المصطلحي بدور المترجم لتسمية النتاجات المعرفية والحضارية الحديثة نتيجة تعامله مع اللغات الأجنبية الحاملة للثقافة الوافدة، كما أن المترجم يمكن بدوره أن يقوم بمهمة المصطلحي حين يضطر إلى وضع مصطلح جديد

مع ذلك فإنه ليس هنالك من داع للالتباس بين مفهوم المصطلحية وعلم الترجمة، فالمصطلحية مفهوم أشمل نظرا لعدم اقتصاره على الترجمة وفقط في وضع المصطلح (المعتمد على الاشتقاق أو النقل الدلالي أو النحت وغيرها من وسائل وضع المصطلح كما يلجأ أيضا في صياغة المصطلح على وسائل أخرى كالتدخيل والتعريب)، كما أن للمصطلحية أهدافا أخرى تتمثل في الجرد والتوثيق والتقييس...إذن فالمصطلحية خزان للمواد التي تحتاجها الترجمة خاصة إذا نظر إلى المصطلح في بعده التواصلي وتم تمييزه عن المعجمية.

3. التوثيق والمصطلحية

يطلق لفظ «التوثيق» للدلالة في العربية على الإحكام، وقد جاء في مقاييس ابن فارس:«الواو والتاء والقاف، كلمة تدل على عقد وإحكام، ووثقت الشيء: أحكمته»، والدلالة الاصطلاحية للكلمة لا تخرج عن المعنى الذي أورده ابن فارس في معجمه اللغوي. وللتوثيق اصطلاحا معنيان: قديم يراد به القيام بما يجعل الشيء موثوقا به، وحديث ويراد به تجميع المعلومات المتعلقة بوثيقة ما، وتنظيمها تنظيما يسهل الرجوع إلى الوثيقة والاستفادة منها

تتميز اهتمامات علماء التوثيق بكون عملهم أكثر تخصصا من عمل المترجمين وأقل اصطلاحية من هؤلاء، وتقسم عمليات التوثيق المصطلحي من حيث الوسيلة المعتمدة إلى ثلاثة أنواع:

- التوثيق المصطلحي اليدوي: يتم باعتماد الجذاذات أو البطاقات التقنية، وهي سنة انتهجها الأقدمون حيث كانوا يدونون ويوثقون نصوصهم على أوراق أطلقت عليها عدة تسميات منها القراطيس والدروج
- التوثيق الميكانيكي (أو الفوتوغرافي): يتم باستعمال الميكروفيلم أو الميكروفيش
- التوثيق المصطلحي الإلكتروني: يتم باستعمال الحاسوب في إنشاء بنوك المصطلحات

المبحث الثالث: النظريات المصطلحية الحديثة وتعدد المقاربات

إن المنهجيات التي تناولت الظاهرة المصطلحية وتعيين مجالاتها التطبيقية، توسلت بنظريات ومقاربات متعددة في مجال الدرس المصطلحي. ولعل هذه النظريات هي في الأساس ناتجة عن النشاط المصطلحي واختلاف وجهات النظر التي ينطلق منها كل باحث لبيان طبيعة هذا الدرس وعلاقته بباقي مكونات اللغة الأخرى.

1. نظرية المصطلحية العامة

تعتبر النظرية المصطلحية تخصصا حديثا عرف عدة نقاشات مست على الخصوص صبغته العلمية، ويعد معجم Wüster (1968) أول عمل قدم الدراسة المصطلحية إلى المهتمين من خلال وضعه لمجموعة من الاعتبارات النظرية التي تتعلق بالمصطلحات[8] .وقد استعمل نظام التصنيف الكوني لتنظيم المفاهيم.

لقد أسست الدراسة المصطلحية في هذه المرحلة على المصطلح (Terme)، فبالانطلاق من المصطلح كان من الطبيعي النظر إلى المفهوم Concept الذي يتم بموجبه إبراز المدلول. فقد كان التحليل الدلالي أونوماسيولوجيا بحيث يقوم المصطلح بتعيين/تسمية (dénomination) مفهوم (بمعنى غياب تعدد المعنى أو الاشتراك اللفظي)، ولا يعين هذا المفهوم إلا بواسطة مصطلح واحد (غياب الترادف) فالعلاقات الأحادية المعنى (univoque) تعتبر علاقات ذات أهمية قصوى بين المصطلح والمفهوم، الأمر الذي يلغي وجود أي لبس معجمي من قبيل تعدد المعاني وشبه الترادف (homonymie). لقد اعتبرت المصطلحية، في هذه النظرية، نظاما رمزيا لا تمتلك فيها المصطلحات قيمة سياقية وإنما تعين مفهوما واحدا محددا في إطار نظام مفهومي لمجال أو لمجال فرعي من المعارف.

لقد سعى Wüster إلى جعل المصطلحية نظرية للمفاهيم يتحقق فيها المصطلح باعتباره رمزا يمثل المفهوم بطريقة مباشرة، فهذه العملية تتم إذن في سياق خارج لساني؛ فاللغة ليست إلا ناقلة لتعابير المفهوم بواسطة المصطلح الذي يمثله. لقد أعطت النظرية المصطلحية العامة دعما أساسيا لكي تصبح المصطلحية تخصصا نظريا منهجيا وممارسة منظمة. وكانت الأسباب والدوافع التي جعلت فوستر يهتم بالمصطلحية أسبابا تطبيقية بالأساس، فقد كان الهاجس

[8] WÜSTER, E. (1968). Dictionnaire Multilingue de la machine-outil, Londres, Technical Press.

لديه هو تجاوز الصعوبات التواصلية المهنية. هذه الصعوبات التي وجدت أصولها في نظره في عدم دقة وتعدد المعاني داخل اللغات الطبيعية.

تندرج تحت هذه النظرية مجموعة من المدارس المصطلحية، مثل المدرسة الألمانية –النمساوية (حلقة فيينا)، والمدرسة السوفيتية، والمدرسة التشكوسلوفاكية (مدرسة براغ). ويمكن إجمال التصور العام لهذه النظرية في المبادئ التالية

- يعتبر النسق المفهومي نسقا جوهريا في مصطلحات كل علم، فتصنيف المفاهيم يأتي بعد تصنيف المصطلحات.
- النسق المفهومي نسق منطقي تخضع فيه المفاهيم لتسلسل بنيوي، ذلك أن المفاهيم تتحدد في علاقة بعضها ببعض.
- وجوب العناية في أي عمل مصطلحي بتعيين المصطلح ومميزاته، وتعريف المفهوم، وتمييز النسق المصطلحي عن مدونة المصطلحات
- الدلالة الأحادية خاصية أساسية في المصطلح، وبحكم هذا المبدأ رُفِضت ظاهرتا المشترك اللفظي والترادف، وقامت بالمقابل الدعوة إلى توحيد المصطلح
- هدف هذه المدرسة وضع تصنيف لترتيب التصورات على شكل مسارد
- يحتل التعريف موقعا أساسيا في النسق المصطلحي، إذ يحصر خصائص المفهوم ويعينها على طريقة التعريف المنطقي.
- شكل التوثيق شقا ضروريا لكل عمل مصطلحي، وبموجب هذا المبدأ ينفتح علم المصطلح على علم التصنيف وتقنياته.

2. النظرية المصطلحية السوسيومعرفية

في الواقع إن المفهوم الذي أسند للمصطلح، قد وجد إرهاصاته الأولى في المجال التجاري. فالتطور الصناعي في بداية هذا العصر الذي عرف مجموعة من ميكانيزمات الإنتاج وتبادل المنتجات المصنعة بين البلدان أصبح أمام عدة مشاكل متعلقة بمدونة المصطلحات (nomenclature) وبتعيين خاصيات المواضيع (الحجم، المقياس وغيرها). لقد شهدت هذه المرحلة تحولا أساسيا في المصطلحية حيث تم إدخال السياق الخاص الذي تستعمل فيه الوحدة المصطلحية؛ يبدو إذن أن المصطلحية قد تطورت للإجابة عن احتياجات اجتماعية لتنسيق المفردات لأغراض اقتصادية وحتى تجارية. سيؤدي التطور الهائل للمفردات الخاصة العلمية والتقنية والمهنية الى إعادة النظر في الأسس النظرية والمنهجية للمصطلحية العامة. اعتمدت هذه النظرية على المقاربات السابقة لمجموعة من المدارس المصطلحية وقامت بتطويرها، في هذا السياق سيرتفع موقف نقدي ونظري جديد ليقدم بعض المراجعة للمصطلحية العامة استنادا إلى مقاربة سوسيولسانية ستعرف باسم السوسيومصطلحية (المصطلحية الاجتماعية)[9]. ففي قطيعة مع الممارسات التقليدية، المبنية على استشارة الخبراء والقيام بأعمال حول متون محددة، ظهرت السوسيومصطلحية ذات التوجه الوصفي كممارسة لسانية تُنظِّر لدراسة المصطلحات في بعدها الخطابي.

[9] للتذكير كان أول ظهور لمصطلح "سوسيومصطلحية" مع Boulanger (1981) في قراءته لعمل (Corbeil) بحيث ينبغي أن يتم التعرف على المجهودات التي بذلها الكنديون لتوضيح أهمية علم المصطلح من خلال أبحاثهم حول التوليد المصطلحي والتهيئة اللسانية.

وفي تقييم للمقاربة المصطلحية العامة تم التوضيح أنها بإقصائها للمكون الاجتماعي والمتمثل في التفاعلات المهنية، داخل المختبرات ومجالات التعليم وفي ميدان العمل...، فقد وقعت فيما سمي بأزمة المصطلحية المتحكمة، إن مقاربة سوسيومصطلحية ملائمة لا يمكن فصلها عن الممارسات والتفاعلات الاجتماعية، ولا عن الرؤى والتوجهات التداولية وعن الخطابات التي تشكل المصطلحات أداة لتحققها، من ثمة تم التأكيد على أن المقاربة السوسيومصطلحية ينبغي أن تظل علما اجتماعيا ووصفيا دون أن تغفل البعد المعرفي والاستكشافي للمواضيع التي تدرسها.

وفي سياق نفس الاهتمامات تأتي المقاربة المصطلحية لصاحبتها Temmerman (2000) التي تعتمد على الإطار النظري لعلم الاجتماع المعرفي، تستلهم هذه النظرية أهم مبادئها أولا من الدلالة المعرفية (Taylor 1995) التي تطورت منذ عشرات السنوات مستوحاة من الأبحاث المتداخلة التخصصات والتي تتضمن السيكولوجيا، والذكاء الاصطناعي ولسانيات ما بعد شومسكي؛ ومن السوسيولسانيات. فالمعرفية والسوسيولسانيات تسمحان بتوضيح بعض الإشكالات المطروحة داخل حقل المصطلحية. لقد تبنت التوجهات النظرية المصطلحية المرتبطة بالسوسيومعرفية تصورات مخالفة للنظرية المصطلحية العامة، التي كانت تبعد الإنتاجات النصية بحجة اللبس الذي قد يطال التواصل التقني والعلمي، فاعتمدت النصوص التي تعتمل داخل سياقات لسانية ومجتمعية وتاريخية كعنصر أساسي في التحليل المصطلحي. إن المنهجية المعتمدة في الدرس المصطلحي من وجهة النظر السوسيومعرفية هاته، تكتسي بعدا اجتماعا بالنظر إلى اشتغالها بالمصطلحات وبمفاهيمها، وتنوع استعمالاتها المجتمعية؛ كما أنها تكتسي بعدا لسانيا لكون الوحدات المصطلحية تتم معالجتها استنادا لنماذج لسانية متعددة.

3. النظرية المصطلحية التواصلية

أوضح بعض الدارسين أن للمصطلح والكلمة نفس الخاصيات التي يمكن أن تعالج بواسطة نموذج تحليلي واحد، فقد طورت Cabré (2000 :34) أسس نموذج للتحليل المعجمي يمكن أن يعالج في نفس الآن الكلمة والمصطلح[10]، حيث اقترحت أن معنى وحدة معجمية عامة أو متخصصة يتوقف على ظروف تواصلية وتداولية للخطاب. من ثمة أكدت Cabré أن الدارسين يمكنهم تقديم مقاربة تجمع بين المصطلحات والكلمات في نفس الوحدة: أي الوحدة المعجمية.

في هذا الإطار النظري الجديد للمصطلحية الذي يصبح فيه عمل المصطلحي وصفيا من خلال القيام باستخراج الوحدات استنادا إلى سياقها اللساني والتواصلي الحقيقي الذي تنشط فيه وتتنقل المصطلحات بشكل مرن بين المعارف العامة والمعارف المتخصصة، وفي نفس الاتجاه يذهب (Sager 2000 : 42) الذي تشير دراساته إلى أن التفريق بين الكلمات والمصطلحات ليس مسألة مطلقة، فالمصطلحات والكلمات تتحقق غالبا بنفس الشكل ولا تختلف إلا من خلال وظائفها؛ فالكلمات يمكنها أن تصبح مصطلحات كما أن المصطلحات يمكن أن تصبح كلمات كذلك[11]. يعتبر هذا النموذج أن نفس الوحدة اللغوية توظف باعتبارها مصطلحا أو كلمة، فالأمر يتعلق بنفس الوحدة والتي تقوم بتفعيل وظيفتها من خلال اكتساب دلالة عامة أو متخصصة. فهذا النموذج المقترح الذي يؤسس على

[10] CABRÉ, M. T. (2000). " Sur la représentation mentale des concepts : bases pour une tentative de modélisation", le sens en terminologie, H. Béjoint et P. Thoiron (dir.), Presses universitaires de Lyon, pp. 20-39.

[11] SAGER, J. C (2000). "Pour une approche fonctionnelle de la terminologie", le sens en terminologie, H. Béjoint et P. Thoiron (dirs), Presses universitaires de Lyon, pp. 40-60.

النظرية اللسانية، يستطيع معالجة كل الوحدات المعجمية واشتقاق أخرى سواء كانت لها خاصيات مصطلحة أم لا، حيث يتعلق الأمر بنفس الوحدة التي تفعل دلالتها العامة أو المتخصصة بحسب الشروط التداولية للاستعمال داخل الخطاب[12].

4. النظرية المصطلحية النصية

تتشكل منطلقات هذه النظرية من جملة عناصر نسوق بعضها في النقاط التالية:

- إن لكل مصطلح وجودا داخل اللغة، يجسد أَحد وجوهه انتماؤه الدائم للنص العلمي. ومن هذه الناحية، فإن المصطلح مثل الكلمة يختص بوظائف تركيبية علاوة على خضوعه لمتغيرات صرفية وصوتية، إلا أنه يتميز عن الكلمة من جهة ما يحدثه، في سياقات وصفية كثيرة، من علاقات تركيبية غير معهودة في نسق اللغة العامة. وعليه فإن البحث المصطلحي لن يكون بحثا كافيا، من الناحية الوصفية دون تناول القضايا المتصلة بالسلوك التركيبي للمصطلحات.
- إن الوصف الكافي تمثيليا وتفسيريا هو الذي يستطيع أن يقدم مفاهيم تناسب المعطيات الموضوعية لعلاقة المصطلح بالمفهوم. ومن هذه الناحية، فإن العمل بمفهوم السياق . النصي (contexte-textuel) يبدو أمرا ضروريا،
- لا يخلو استعمال المصطلح داخل النص العلمي من المجاز دائما، وهنا يصبح استحضار البعد النصي ضروريا للتمييز بين استعمالاته الحقيقية واستعمالاته المجازية
- تبرز هذه العناصر أن المنهج النصي يتجاوز الإطار الضيق للبحث المصطلحي من حيث إنه يمتد ليشمل، بالإضافة إلى البعد المصطلحي المفهومي، البعد النصي.
- نبهت مجموعة من الأعمال المصطلحية المتأخرة إلى ضرورة هذا الامتداد واشتغلت به في معالجتها لمشاكل المصطلح، وهكذا حددت علة اعتبار البعد النصي في دراسة المصطلح من ما يوجد بين المصطلح والنص روابط متنوعة وقوية، فالمصطلح يعار للنص وينقل إلى داخله، كما أنه يحدد داخل أسيقته، وبالمقابل فإن المصطلح يستعمل إطار النص وسيلة للتعبير عن دلالته وفضاء لممارسة الوصف وفق قواعد تركيبية وصرفية أغلبها محدث
- فإضافة البعد النصي يجعلها أكثر اتساعا من المقاربة المصطلحية غير اللسانية
- مستوى الوصف، وهنا يأتي البعد النصي ليفصح عن أشكال العلاقات الدلالية والمنطقية بين المفاهيم من جهة، وبين الأسيقة المختلفة للمصطلح الواحد من جهة ثانية،
- كما يفصح، أيضا، عن أنماط العلاقات التركيبية التي قد تختص بها اللغة العلمية. مثلا، علل تقديم الكلام على مفهوم بدل آخر، وعلل تفضيل مصطلح على آخر، وكيفية صياغة حدود المفاهيم،
- وكذا المعلومات التي يجب أن تتوافر عليها رفع الالتباسات المفهومية التي تحدثها عادة، ظاهرتا المشترك اللفظي والترادف، فاستدعاء عنصر النص من شأنه أن يخفف من حدة هذه الالتباسات،
- ضبط أشكال العلاقات التركيبية التي يقيمها المصطلح مع غيره من المصطلحات أو الكلمات العادية، وفي هذا السياق يمنحنا النص، من حيث هو مجال لانتظام المفاهيم إما بكيفية ظاهرة وإما بكيفية خفية، إمكانات تفسير

[12] أنظر نفس المرجع: (CABRÉ, M. T. (2000 : 37.

مجموعة من العلاقات ومن هذه العلاقات يتم التركيز على علاقة التطابق بين المصطلح وكلمات اللغة العامة داخل الجملة الواحدة،

- إن كثرة المصطلحات التي لا يوجد لها في النص العلمي مفهوم واضح ومحدد، تجعل من اللازم جرد كل الأسيقة الوصفية التي ترد فيها هذه المصطلحات حتى يتم ضبط كل خصائص المفهوم البنيوية منها والوظيفية
- لا يكون الاكتفاء بتعريف المصطلح، دائما، كافيا لمعرفة طبيعة العنصر الذي تحيل عليه، أي هل هو كائن من كائنات الموضوع الموصوف أو هو علاقة من العلاقات الحادثة فيه أو هو معنى من المعاني التي يتصورها الواصف. فالتمييز بين طبائع الأشياء المحال عليها لا يتم إلا بتبني المقاربة النصية.
- تحديد الأشكال التركيبية للمصطلحات، مع بيان ما تنفرد به بعض المصطلحات المركبة مما لا نظير له في الأسماء ذات الطابع المركبي (syntagmatique) التي تنتمي إلى معجم اللغة العامة.
- ضبط كيفيات استعمال المصطلح داخل الأسيقة الوصفية، وهو الضبط الذي لم تكثرت به الأعمال المصطلحية.
- تجاوزت المقاربة النصية المقاربة المصطلحية العامة باعتمادها الأبعاد العلائقية المترابطة في المدونة النصية التي تشكل المرجعية السياقية والدلالية والمفهومية لدراسة محتوى المصطلح[13].

[13] علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية. (2005). إعداد أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية – المكتب الإقليمي لشرق المتوسط ومعهد الدراسات المصطلحية – فاس – المملكة المغربية. ص: 16-17.

المراجع العربية

قائمة الكتب والمقالات

- جواد سماعنة. (2000). **المعجم العلمي المختص (المنهج والمصطلح)**، مجلة مجمع دمشق، م75–4.
- حاجي خليفة. (ت1067 ه). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. دار الفكر، سنة الطبعة: 1410–1990.
- خالد اليعبودي. (2004). **المصطلحية وواقع العمل المصطلحي بالعالم العربي**، دار ما بعد الحداثة، فاس
- عباس عبد الحليم عباس. (2015) . **المصطلح النقدي والصناعة المعجمية، دراسة في المعاجم المصطلحية وإشكالاتها المنهجية**.
- عبد النبي سفير. (2018). **بنية اللغة المتخصصة في النظريات المصطلحية الحديثة**. دار النشر مقاربات، فاس/المغرب.
- عز الدين البوشيخي. (1996). **دور المصطلحات في بناء العلوم الإسلامية**، ضمن وقائع ندوة : الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط / المغرب،
- علي القاسمي. (1987). **مقدمة في علم المصطلح**. مكتبة النهضة المصرية، ط: 2.
- علي القاسمي. (2008) . **علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته المنهجية**
- محمود فهمي حجازي (1986). **علم المصطلح**، مجلة مجمع القاهرة م59 .
- مهدي صالح سلطان. (2012). **في المصطلح ولغة العلم**. كلية الآداب جامعة بغداد.
- **علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية**. (2005). إعداد أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية – المكتب الإقليمي لشرق المتوسط ومعهد الدراسات المصطلحية – فاس المملكة المغربية.

قائمة المجلات

- مجلة اللسان العربي مجلة دورية للأبحاث اللغوية ونشاط الترجمة والتعريب في العالم العربي يصدرها المكتب الدائم لتنسيق التعريب التابع لجامعة الدول العربية، الرباط.
- مجلة دراسات مصطلحية مجلة حولية محكمة يصدرها معهد الدراسات المصطلحية كلية الآداب و العلوم الانسانية فاس.
- مجلة مصطلحيات مجلة علمية محكمة نصف سنوية متخصصة في قضايا المصطلح، فاس.

المراجع أجنبية

- BESSÉ, B. de (1990). "**La définition terminologique**", *La définition*, *Langue et Langage*, Centre d'études du lexique, Paris, Larousse.

- CABRÉ, M. T. (1998). **La terminologie**. **Théorie**, **méthode et applications**, Traduit du catalan et adapté par Monique C. Cormier et John Humbley, Les Presses de l'Université d'Ottawa.

- DUBOIS, C. (1977). " **La spécificité de la définition en terminologie (par comparaison avec la définition en lexicographie)** ", *Actes* du sixième colloque international de terminologie, Québec, Office de la langue française, pp. 45-59.

- GAUDIN, F. (1993). **Pour une socioterminologie**. **Des problèmes sémantiques aux pratiques institutionnelles**, Publication de l'Université de Rouen, n. 182.

- GUILBERT, L. (1975). "**Terminologie et linguistique** ", ***Essai de définition de la terminologie***", Actes du colloque international de terminologie, Québec, Régie de la langue française, pp. 13-26.

- GUILBERT, L. (1981). " **La relation entre l'aspect terminologique et l'aspect linguistique du mot**", *Textes choisis de terminologie. I. Fondements théoriques de la terminologie*, G. Rondeau et H. Felber (réds.), Québec, GIRSTERM.

- PAVEL, S. (1991). "**Changement sémantique et terminologie**", *Meta*, vol. 36, n. 1, Les Presses de l'Université de Montréal, pp. 41-48.

- RONDEAU, G. (1984). **Introduction à la terminologie**, Québec, Gaëtan Morin Éditeur.

- TEMMERMAN, R. (2000). "**Une théorie réaliste de la terminologie : le sociocognitivisme**", *Terminologies nouvelles*, n. 21, pp. 58-64.

- WÜSTER, E. (1968). ***Dictionnaire Multilangue de la machine-outil***, Londres, Technical Press.

Rastier, F. (1995). **Le Terme : entre ontologie et linguistique**. In Banque des mots, n. 7